

الفصل الثالث

تحليل سوسيولوجي لواقع
الزواج في المجتمع
الجزائري

تمهيد:

بعد إن تطرقنا في الفصل الثاني لأهم النظريات المفسرة للتفكك الأسري على كل الأصعدة، و قبل الولوج إلى كنفات هذا الموضوع في المجتمع الجزائري ، لابد لنا أولا إعطاء المعنى الواضح و الصورة الواضحة لمفهوم الزواج من جميع الجوانب التنظيرية و التطبيقية ، الاجتماعية و النفسية ، إيماننا منا بأن الفهم الصحيح لهذا المصطلح من شأنه تغيير بعض الأفكار العلائقية التي أثرت سلبيا على نمط العلاقات الأسرية كبناء و خاصة في المجتمع الجزائري الذي شهد و يشهد نقلة نوعية أثرت على بنائه التحتي تأثيرا بليغا فغيرت كل الأبعاد و الصور المتعلقة بالأسرة الجزائرية وأكسبتها حلة جديدة تكاد تكون متضاربة الأبعاد و الأدوار.

1-أولا: التطور التاريخي للزواج

إن الزواج كنظام اجتماعي، قد مرت عليه أطوار مختلفة، وتميز بعادات وتقاليد متباينة عبر العصور، ولكن هذا النظام لم يحظ بقوانين ثابتة تحفظ له الهدوء والتوازن، وتهيئ له السبل الموصلة لحياة اجتماعية فاضلة، وهذا راجع لتغير أوضاع الإنسان الثقافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

لقد دلت الدراسات السوسولوجية والانثربولوجية على أن الزواج نظام خاص لعملية التغير عبر الزمان والمكان، وعند الحديث عن البدايات الأولى لحالات الزواج التي رافقت الوجود الإنساني على سطح الأرض، فإن الكلام هنا يركز على معطيات تخمينية وظنية غير مبنية على أسس علمية و امبريقية سليمة، وهذا راجع إلى البعد الزمني و غياب إلية أدلة محسوسة تدل على طبيعة الزواج في تلك الأزمنة الغابرة .

ويرى بعض أصحاب التيار التطوري أمثال باخوفين وهنرى مورجان أن البدايات الأولى للزواج كانت مشاعية أي لم يكن هناك ضبط في العلاقات الجنسية، إذ كانت المرأة مشاعة بين رجال القبيلة، وكانت تلك الحالات أشبه بنمط حياة الحيوانات وطبعاً لم يكن لهذا الاتجاه أي أساس من الإثبات والقطعية في آرائه التي لا تخلو من الظن والتخمين، ولا يعني هذا أن الزواج نظام ثابت منذ البدء ولم تمسه رياح التغيير فهو كباقي الأنظمة التي تخص حياة الإنسان والمجتمع فهو خاضع لسنة التغير و التبدل بل يمكن أن نقول التطور.

فالزواج قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن (عقد بين رجل وامرأة بشروط محددة)، مر بمراحل تطورية متميزة وذلك تماشياً مع تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك البناءات الذهنية للإنسان.

وقد ذهب علماء الانثربولوجيا إلى تقسيم مراحل تطور الزواج حسب الطريقة التي كانت تتم به، وأورد الدكتور مصطفى الخشاب في كتابه "دراسات في الاجتماع العائلي" هذه المراحل، وكذلك عمر رضا كحالة في كتابه "الزواج"، وهذه المراحل حسب (مصطفى الخشاب 1985-26) هي: مرحلة الاستيلاء على المرأة بالقوة - مرحلة التبادل - مرحلة الشراء - مرحلة ملك اليمين - مرحلة التعاقد.

أ - مرحلة الاستيلاء على المرأة بالقوة : وكانت هذه المرحلة في زمن متقدم من حياة الإنسانية، إذ فيها كان الرجل يعتمد في حصوله على المرأة على القوة البدنية، وتسمى بطريقة السبي، وقد مارس هذا النوع من الزواج عدد من الأمم البدائية في كثير من

الأقطار، كما عرفه الساميون والهنود والأوروبيون وغيرهم فكان العبريون القدماء يسمحون لرجال الجيش بالزواج من سبايا الحروب.

ومن الأدلة التي يعتمد عليها علماء الانثربولوجيا في إثبات وجود الزواج عن طريق السبي، تشريعات مانو (les lois du manu) التي تحوي قواعد و نصوص تصرح وتسمح بخطف المرأة بطرق شتى، ومما جاء في هذه التشريعات " إذا استولى رجل على امرأة بالقوة وسبأها من منزل أهلها وهي تبكي طالبة النجدة، ولكنه انتصر على من حاول مقاومته فإنه يتزوجها لان هذه الطريقة مشروعة للزواج، وتسمى طريقة الجبابة .

ويستدل بعض العلماء على حقيقة ممارسة هذا الزواج في القديم بما يحدث حاليا بطريقة الاحتفال بالزواج في العادات الشعبية التي تتضمن استعمال الأسلحة النارية في مواكب العرس، وبعض الأساليب التنافسية بين أهل الزوج والزوجة التي تعتمد على القوة، وكذا ما تبديه الزوجة من تمنع وبكاء عند خروجها من بيت أهلها، فكل هذه الأمور توحى إلى ترسب بقايا الاستيلاء بالقوة على المرأة في الممارسات الاجتماعية للزواج في وقتنا الحاضر .

ب - مرحلة التبادل : وفيها يحدث اتفاق بين أسرتين على أن يتبادلا الأزواج والزوجات بمعنى أن يتزوج رجال إحداهما نساء الأخرى والعكس، وقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا النظام وكان شأنها لدى بعض قبائل فيجي وبولونيزيا ميلانيزيا وبعض الجزر المحيطة بأستراليا، غير أن هذا النظام لم يكن الطريقة الوحيدة للحصول على زوجة، فكثيرا ما كانت العشائر والبطون تخرج عن هذه القاعدة، وكانت المجتمعات ترى في حرصها على الأخذ بهذا النظام أنه يؤدي إلى السلام بين الأسر القديمة وإنهاء الخصومات التي تثار بينها، وكثيرا ما كان يحدث أن تقرر مجالس التحكيم بصدد المنازعات بين العشائر والبطون مبدأ الزواج بين الأسر المتخاصمة كأساس لفض النزاع وكشرط من شروط الصلح، وأدى هذا النظام كذلك إلى التضامن والتعاون المشترك، ولا تزال بقايا موجودة في مجتمعاتنا المعاصرة ولا سيما في المجتمع الريفي.

ج - مرحلة الشراء : وقد كان الزواج عن طريق الشراء منتشرا في القبائل القديمة، إذ تعتمد الأسر إلى بيع فتياتها للرجال الراغبين في الزواج، وكانت عملية الشراء تتم بطريقتين، أما بدفع ثمن معين بالعملة المتداولة في ذلك الزمن، أو بتقديم الزوج خدمات لأهل الزوجة، ففي الطريقة الأولى يتفق الزوج الذي يريد أن يشتري زوجته مع أهلها على قدر من النقد الشائع في المبادلات الاقتصادية كالأغنام، الثمار، الحبوب...

" والملاحظ أن الشراء لا ينطوي على أي مظهر من مظاهر الاسترقاق، فالمجتمعات التي زاولت هذا الشكل من الزواج لم ينتشر فيها نظام الرق، وخاصة رق النساء، فقد كانت النساء أحرارا بالرغم من استساغة فكرة بيعهن في سوق الزواج، والبيع والشراء يجري بين أفراد أحرار، لذلك يختلف هذا النظام في طبيعته عن نظام شراء الرقيق أو ما يسمى بملك اليمين، و يبدو على هذا النظام أنه البدايات الأولى لظهور نظام المهور المعروف لدينا حاليا، فالمهر الذي يدفعه الزوج مقابل زوجة قريب إلى حد ما من فكرة الشراء، وما يؤكد ذلك هو اختلاف قيمة المهر حسب الوضع الاجتماعي للزوجة والحسب والنسب والمستوى الثقافي والجمال ... الخ .

أما الطريقة الثانية في الزواج بالشراء، فهي تقديم الزوج لأهل الزوجة خدمة مقابل المرأة بدل تقييمها بثروة، وتبنى هذه الطريقة على أساس اتفاق بين الرجل وأهل المرأة على خدمات معينة يقوم بها عندهم في مدة زمنية معينة، وكانت الخدمات التي يقدمها الرجل تدور في مجال الرعي والزراعة التقليدية والأعمال الشاقة، التي كانت تزاوّل في تلك الأزمنة، وفي الحقيقة أن هذه الأعمال ما هي إلا اختبار لمقدرة الزوج على العمل، ولأخلاقه ومعاملاته ومظاهر سلوكه وقدرة احتماله للشدائد وما يؤكد انتشار هذا النوع من الزواج في الماضي، ما جاء في القرآن الكريم في ذكر قصة موسى عليه السلام، وبالضبط في طريقة زواجه، والتي كانت عبارة عن تقديم خدمة لأهل المرأة... قال تعالى: « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان، قال ما خطبكما، قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير(23) فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال ربّ إنيّ لما أنزلت إليّ من خير فقير(24) فجاءته إحداها تمشي على استحياء قالت إنّ أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا، فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين(25) قالت إحداها يا أبتى استأجره، إن خير من استأجرته القوي الأمين(26) قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشرا فمن عندك وما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين (27) قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل(28) فلما قضى موسى الأجل و سار بأهله ... - سورة القصص : الآية (23-29) .

د - مرحلة التسري: وظهر هذا النظام من الزواج في عصور العبودية والرق واستمر إلى مراحل متقدمة من حياة الإنسان وحتى بعد مجيء الدين الإسلامي. ويعتمد هذا النظام على السبي، ويتيح للرجل حق التصرف في المرأة و معاشرتها متى شاء دون قيد أو

شرط، بينما ينزع هذا النظام من المرأة كل الحقوق وحتى حق التصرف في ذاتها فهي ملك اليمين.

ويصطلح على الزوجة في هذا النظام بالجارية أو الخدن، "ومن أحسن البلاد نظاما في أحكام ملك اليمين، بلاد الصين حيث جعلوا له أحوالا تجيزه مثل عقم الزوجة وأعدارا أخرى مقبولة، وجعلوا الجواري والأخدان تحت سلطة الزوجة المنكوحة نكاحا بعقد مشروع، ووضعوا حدودا للأزواج الذين يخالفون نظام التسري (ملك اليمين) ويتعدون على حقوق الزوجات الحقيقيات، وهذا النكاح كثير الانتشار في تلك البلاد حتى إن أغلب تجارهم يتخذون جملة من الجواري والأخدان في المدن التي لهم فيها معاملات تجارية تدعوهم إلى الانتقال والسفر ليقيموا عندهن مدة غيابهم"، وقد عرف هذا النظام في كثير من مناطق العالم كالهند وروما واليونان وكذا عند العرب، وحتى بعد مجيء الإسلام بقي هذا النظام موروثا و إنما تم تهذيب قوانينه. وما يلاحظ على هذا النظام انه لا يترتب عليه حقوق وواجبات كما في الزواج بعقد، والزوجة فيه لا تملك أدنى حق في تسيير شؤون الأسرة، بل تبقى تحتفظ بمرتبة الخادمة أو الجارية.

هـ - مرحلة التعاقد : وتعتبر هذه المرحلة آخر ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم الأحوال الشخصية، وفيها تتم الرابطة الزوجية بإبرام عقد بين طرفي الزواج أي بين الرجل والمرأة أو من يمثلهما ويعترف فيه كلا الطرفين بقبول الزواج و قبول ما يترتب عليه من التزامات و مسؤوليات. وينطوي التعاقد الزواجي في العصور الحديثة على صور عدة ، فمنه ما تقره السلطة الدينية، ومنها ما تقره السلطة المدنية، ومنه ما تقره السلطان معا .

2-ثانيا: أنماط الزواج و أشكاله:

منذ بزوغ فجر الإنسانية على سطح المعمورة والإنسان دائم البحث عن ما هو أجدى وأنفع لحياته، سواء ما يتعلق بشخصه وذاته أو ما يتعلق بما يحيط به، وذلك على مستوى الفكرة والمادة.

فسعى الإنسان الأول إلى تكوين ذاته وعالمه النفسي ليرتقي من المستوى الفردية إلى مستوى الجماعية وذلك بتوظيف وتسخير السنن والقوانين التي بثها الله في هذا الكون والوجود بصفة عامة سواء كانت سنن نفسية واجتماعية أو سنن طبيعية وكونية.

والزواج باعتباره سنة اجتماعية كان من ضمن الآليات التي وظفها الإنسان في سبيل رفع قيمته الإنسانية من مستوى الفرد إلى مستوى الشخص، أي من كونه فرد يقتصر

دوره على الحفاظ على نوعه، إلى كونه شخص يملك نزعات تنزع به إلى الآخرين وإلى تكوين مجتمع، فالزواج في حقيقته لا ينطوي فقط على تعاقد بين فردين، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدًا بين أسرتين وعلى هذا الأساس تتوثق الروابط الاجتماعية وتكون أكثر تماسكا.

وقد عرف الزواج عبر التاريخ أشكالًا مختلفة وأنماطًا متباينة في الشكل والمحتوى فمن حيث الشكل عرفت الإنسانية ما يعرف بالزواج الأحادي (monogamie) والزواج المتعدد (polygamie) الذي يظم تعدد الأزواج، وتعدد الزوجات، بالإضافة إلى الزواج الجمعي. أما من حيث المحتوى فهناك الزواج الداخلي والزواج الخارجي وسنرى بشيء من التفصيل هذه الأنواع فيما يلي :

2-1 أنواع الزواج من حيث الشكل :

الزواج الجمعي (groupe mariage) : " ويشير هذا النظام إلى قيام مجموعة من الرجال بالزواج من مجموعة من النساء بحيث تكون الحياة والعلاقات الجنسية على وجه المشاع بينها، وتشير الدراسات الاجتماعية المقارنة - سواء التاريخية أو المعاصرة - إلى ظهور هذا النوع في بعض جهات استراليا وداخل مجتمعات ميلانيزيا وبولونيزيا وبعض قبائل التبت والهمالايا وسبيريا وفي الهند وجزر هاواي" (نبيل السمالوطي 1981)، وقد أطلق باخوفين و مورجان اسم الشيوعية الجنسية على هذا النوع من الزواج، وقد تحدث أفلاطون كذلك على هذا النوع في جمهوريته حين قال " وأن تكون أولئك النساء بلا استثناء أزواجا مشاعا لألئك الحكام، فلا يخص أحدهم نفسه بإحداهن، وكذلك أولادهن يكونون مشاعا، فلا يعرف والد ولده ولا ولد والده ... أما من جهة فائدتها فلا أظن أن أحدا يمكنه أن ينكر شيوعية النساء ومن يلدن جمة فوائد، اللهم إذا كان تطبيقها ممكنا على أي أتوقع اعظم مقاومة في تطبيقها بالفعل(عمر رضا محالة 147)، وقد تفرع عن الزواج الجمعي أشكال مختلفة منها "الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الاخوة والأخوات معاشرة زواجية في نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب وبمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب بطائفة من أقاربهم أو من الأبعاد على حسب النظم التي يأخذ بها المجتمع" (- مصطفى الخشاب 1985-107).

وقد أشار الباحثان مورجان وفروبز أن الزواج الأخوي يأخذ شكلان وهما "الزواج الليفراتي(leviraté) والذي يقضي على الرجل أن يتزوج من زوجة أخيه المتوفى، والزواج السوروراني(Sorarate) وفيه يتحتم على الرجل أن يتخذ له زوجة محل زوجته

المتوفاة من إحدى أخواتها غير المتزوجات" (علياء شكري 1992-76) ، و قد مارس هذا النوع من الزواج قبائل الهنود الحمر بأمريكا.

وبالرغم من هذه الآراء يبقى الزواج الجمعي شكلا من أشكال الزواج النادرة الحدوث خاصة في الوقت الحالي، إلا في حالات فردية وشاذة، "وقد قام لاري وكونستانتين بدراسة عن الزواج الجمعي في أمريكا، حيث ركزا على عشر زيجات معظمها لا يقل عن أربعة أشخاص وقد تبين من نتائج الدراسة أن آليات معيشة هذه الزيجات معقدة للغاية من حيث المسائل المالية والقرارات والطعام والإنجاب والصراعات الشخصية (سنا الخولي 1990-54).

ب- الزواج التعددي « polygamie »: ويشير إلى زواج فردا رجل أو امرأة " بكثيرين " نساء أو رجال " وهما على نوعان :

* تعدد الأزواج « polyandrie »: إن تعدد الأزواج، أو زواج امرأة واحدة من عدة رجال، هو نظام غريب يسمح لمجموعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة بحيث يكون حقا مشاعا لهم، وقد ظهر هذا النظام داخل المجتمعات القديمة والبدائية، وفيه يكون الأزواج اخوة في الغالب، واختيار الزوجة من حق الأخ الأكبر، وهم يفهمون من عقد الزواج انهم جميعا مشتركون في العلاقات الزوجية مع هذه الزوجة، وثمرات هذا الزواج (الأطفال) تلحق بالأخ الأكبر أي أنه بمثابة الزوج الأصيل أما باقي الاخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين. وقد يكون الأزواج أقارب فقط، وفي حالات أخرى يكون الرجال غرباء ولا تشترط إقامتهم في مكان واحد، فقد يكون لكل رجل إقامته الخاصة وتقوم الزوجة بالمرور عليهم في فترات محددة لمعاشرتهم.

وقد مارست قبائل الريدي « Reddi » الهندية هذا النوع من الزواج " إذ تتزوج الفتاة في السادسة عشر أو العشرين بطفل في الخامسة ويعد هذا الطفل هو الزوج الشرعي وبجانبه تتصل بعدد من الرجال هم الأزواج العمليين قد يكون من بينهم عم الطفل أو والده، ويلحق جميع أبناء و بنات الزوجة بالطفل، وإذا ما كبر الطفل وشابت الزوجة فإنه يشارك أولاده في زوجاتهم وهكذا تدور الدورة " (نبيل السمالوطي 1981-155) وقد حاول بعض المفكرين إيجاد مسوغات لهذا النظام، منها انتشار ظاهرة وأد البنات عند بعض الشعوب مما نتج عنه عدم تساوي النسبة بين الجنسين، وكان يمارس هذا النظام من أجل حفظ النسل وكذا المحافظة على ممتلكات الأسرة هذا بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية كانتشار الفقر وارتفاع ثمن المرأة.

ويبقى تعدد الأزواج « polyandrie » من الأنظمة النادرة الحدوث، والمحدودة الانتشار وهذا لافتقاده للقيم الإنسانية وتجاوزه لكرامة الإنسان التي حظي بها دون باقي المخلوقات، فهو في حقيقته منافي الفطرة السليمة التي فطر عليها الإنسان.

* **تعدد الزوجات « polygynie »**: وهو النظام الذي بمقتضاه يتزوج الرجل عددا من الزوجات وقد أخذت به طائفة غير يسيرة من الشعوب الإفريقية مثل قبائل داهومي حيث كان الرجل يعاشر من خمسة إلى ستين سيدة ويتفاوت هذا العدد تبعا لمركز الرجل الاجتماعي ومبلغ ثرائه، وانتشر هذا النظام بصفة خاصة في المقاطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعدهن في عمله وينجبن له أولاد كثيرين (مصطفى الخشاب 1985-109).

ويختلف نظام تعدد الزوجات من مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق على حسب طبيعة العقيدة والنظم السائدة، فبعض المجتمعات تبيح التعدد دون تحديد وبعضها تقيده بأوضاع وشروط محددة، كذلك فإن من المجتمعات من تقصر الحق في التعدد على طبقات معينة وليس على أبناء الشعب كله، وهناك بعض المجتمعات التي تحدد عدد الزوجات المسموح بهن على حسب كل طبقة حيث يختلف العدد من طبقة إلى أخرى، وتختلف المجتمعات من حيث تحديد الأوضاع القانونية، والمراكز الاجتماعية للزوجات، فبعض النظم تساوي بينهم جميعا، وبعضها يفرق بينهم حيث تصير إحداهن الزوجة الأصلية ينسب إليها جميع أبناء الرجل منها ومن غيرها. وتتباين المجتمعات من حيث النظر إلى التعدد فالبعض تعده واجبا والبعض تراه جائزا، وهناك من المجتمعات من ينظر إلى تعدد الزوجات على أنه دليل على القوة والثراء وارتفاع المركز الاجتماعي (-نبيل السمالوطي 1981-160).

في دراسة أجراها ميردوك، حول الزواج التعددي، أثبت من خلال عينة عالمية أخذها من 554 مجتمعا أن تعدد الزوجات يلقي قبولا وتأثيرا ثقافيا في 415 مجتمعا أي نسبة 77% بينما لم يجد تعدد الأزواج قبولا سوى في 4 مجتمعات أي بنسبة أقل من 1% (سنة الخولي 1990-53) من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن الإنسان دائما يسير بفطرته إلى الفضيلة وعزة النفس والارتقاء إلى مستويات عليا من القيم السليمة التي تحفظ للإنسان أصله ونسله وكرامته.

ج- الزواج الأحادي « monogamie »: ويعتبر هذا النوع من الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، وهو يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وقد عرف انتشارا واسعا عبر الزمان والمكان. ويذهب أنصار الاتجاه البيولوجي

في تحليل ظاهرة الزواج، أن الزواج الأحادي هو أحدث النظم الزوجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الزواج والأسرة، وقد بني هذا الرأي على أساس مسلمة انطلق منها علماء الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا في القرن الماضي وهي أن النظم الاجتماعية (الزواج، الأسرة، السياسة، الاقتصاد) الأوروبية هي أرقى أشكال النظم من حيث التطور، غير أن الكثير من الدراسات السوسيوولوجية المقارنة كشفت عن خطأ هذا التصور، حيث وجد أن الكثير من المجتمعات البدائية، التي تمثل أبسط المجتمعات، تطبق نظام الزواج الأحادي مثل المجتمعات الطوطمية، والقبائل التاريخية وعلى الأخص قدامى اليونان والرومان والمصريين وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل (مصطفى الخشاب 1985-110). وقد ذهب وسترمارك في دراسته بعنوان " تاريخ الزواج البشري " إلى أن نظام الزواج الأحادي هو أقدم أشكال النظم الزوجية لأنه الشكل الطبيعي الذي يتفق مع فطرة الإنسان (-).
نبيل السمالوطي (1981-164).

بعد هذا العرض لأشكال الزواج يجدر بنا أن نشير إلى أن طبيعة و شكل الزواج لم يسر بشكل تدريجي وتطوري، أي أنه ساد في مجتمع من المجتمعات مثلا نظام تعدد الزوجات ثم جاء بعده نظام الزواج الأحادي، أي أن الزواج الأحادي هو السائد، وتعدد الزوجات قد زال واندثر ، و إنما العكس ففي المجتمع الواحد نجد كل أشكال الزواج بالتوازي وفي آن واحد ولو بدرجات مختلفة .إذا فأشكال الزواج وظهورها لا تخضع إلى التاريخ و إنما إلى مستوى الارتقاء المعرفي والذهني للإنسان والمجتمع، والذي يحدد شكل ونوع الزواج، فيثبت هذا النوع و يلغي ذلك .

2-2: أنواع الزواج من حيث المحتوى :

في معظم المجتمعات يتحتم على الرجل المقبل على الزواج الالتزام بخصوصية المجتمع والضوابط التي تضبط تصرفات أفراد، ومن تلك الضوابط كيفية زواجه وبمن يتزوج ؟ من هذا المنطلق ظهرت أنواع من الزواج تحدد بمن يتزوج الرجل ؟ وقد عرف الزواج الداخلي والزواج الخارجي .

أ - الزواج الخارجي « Exogamie »: ويتضمن قاعدة يتطلب من كل شخص أن يبحث عن عروسه خارج وحدته أو جماعته القرابية سواء البيولوجية أو الاجتماعية، ويرتبط هذا النظام من الزواج بتحريم الزنا بالمحارم، وكما يذهب زلدتس، فإن نظم منع الزنا بالمحارم والزواج الخارجي تحرم إقامة علاقات جنسية، كما تحرم الزواج داخل الجماعات القرابية التي ينتمي إليها الشخص ((-). نبيل السمالوطي (1981-144)).

وقد انتشر هذا النوع من الزواج في القبائل الطوطمية التي يعتقد أبنائها أنهم انحدروا من جد واحد (حيوان أو نبات أو مظهر من مظاهر الطبيعة) فهم مرتبطون بدرجة قرابية واحدة ولذلك يحرم الزواج بينهم من حيث أنهم يشاركون في المبدأ الطوطمي المقدس (مصطفى الخشاب 1985-115).

ولهذا فإنه على كل شاب إن يبحث عن عروسة في عشيرة أخرى تتبع طوطما آخر يختلف عن طوطم عشيرته وطوطم الاتحاد الذي يجمع عشيرته وعشائر أخرى. وقد أخذ بنظام التحريم (زواج الأقارب) كل المجتمعات في القديم والحديث مع التحديد في نطاق القرابة، ماعدا بعض الاستثناءات خاصة تلك التي ميزت المصريين القدامى حيث كان الزواج يتم بين الأخ والأخت والذي كان محصورا على الملوك وصفوة القوم فقط.

ويذهب بارسونز في تفسير علاقات التحريم في الكثير من المجتمعات بقوله "أن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تتطلب منه أن يكون تابعا لأبويه، كما تتطلب تعاون الوالدين في تربية الأطفال، وهنا يكون أي اتصال بين الأب والبنت أو بين الأم والابن أمر يؤدي إلى اختلال عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، وإذا ما حدث اتصال فإنه سوف يؤدي إلى ظهور نوع من المساواة بين الطفل وأبيه وأمه مما يخلق إشكالا وهو: من الذي ينشئ من؟ و في هذه الحالة يفقد الآباء القدرة على توجيه الأطفال وتربيتهم وتأديبهم... هذا فيما يتعلق بعلاقة الآباء بالأبناء" (نبيل السمالوطي 1981-146) أما فيما يخص تحريم اتصال الأخ بأخته فإنه راجع حسب كنجولي دافيد إلى أن الزواج من هذا النوع يؤدي إلى اضطراب في المراكز الاجتماعية وفي الأدوار الاجتماعية (نبيل السمالوطي 1981-146) مما يؤدي إلى تداخل الأنساب واختلاط الأصول بالفروع. وفوق هذا فإن الشريعة الإسلامية جاءت وأقرت نظام التحريم (الزواج الخارجي) وفصلت في حدوده وأطره وهذا حفظا لكرامة الإنسان وتنظيما للأنساب وتمييزا للعلاقات القرابية.

ونستطيع القول بوجه عام أن نظام الزواج الخارجي ارتبط بشكل وثيق بنظام التحريم الذي بني على أساس الزواج من خارج الأطر القرابية سواء كانت اجتماعية أو بيولوجية، ويختلف نظام التحريم حسب الدوائر القرابية التي ترتبط بخصوصية المجتمع العقدية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية....

ب - **الزواج الداخلي « Endogamie »**: ويعرفه ميردوك بأنه "النظام الذي يتضمن قاعدة تتطلب أن يختار الإنسان زوجته من جماعة أو وحدة قرابية محددة. ويتضمن الزواج الداخلي أشكال متباينة تقوم على أساس الدين والعرف، والطائفة، والطبقة الاجتماعية... (نبيل السمالوطي 1981-147)

*- الزواج الداخلي القائم على أساس العرف: ويرتبط هذا النوع بالتصور المتكون

حول حقيقة العنصر البشري والجنس البشري، ويرتكز على النظريات العنصرية، والتسامي الجنسي، وقد ظهر هذا النوع من الزواج في القبائل البدائية وما زال منتشرا إلى يومنا هذا في بعض المجتمعات.

ومن الذين عرفوا الزواج على أساس العرق هنود كاليفورنيا، الذين يملكون تصورا خاصا لهم ولتفوقهم، ويحكمون بالموت على أية امرأة تقترب الزنا أو تتزوج من رجل أبيض.

كما تميز نظام الامبرتايد (التمييز العنصري على أساس اللون) من منع زواج البيض من السود وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، وقد بالغ الألمان في اعتزازهم بالجنس الجرمانى وحرموا الزواج بينهم وبين الشعوب الأخرى لأنهم كانوا يعتقدون أنهم الشعب السيد الذي اختاره الله ليحمل مشعل الحضارة في العالم الحديث (مصطفى الخشاب-1985-114).

*- الزواج الداخلي القائم على أساس الدين: ويستند هذا النظام إلى طبيعة البناء العقدي التي يؤمن بها أبناء المجتمع، فاليهود الذين يدينون بالديانة اليهودية ويؤمنون بالتلمود يطبقون نظام الزواج الداخلي حيث يحرم على اليهودي أو اليهودية الزواج خارج الدين اعتقادا منهم أن اليهود يمثلون جنسا أكثر تفوقا من حيث الدماء والقدرات...، وعند المسلمين بأن الدين يحرم زواج المرأة بغير المسلم تحريما قاطعا، بينما أباح للرجل المسلم الزواج بالمرأة الكتابية (المسيحية واليهودية). والأساس في التحريم هنا هو اختلاف العقيدة الذي ينعكس سلبا على السلوك والعلاقات الاجتماعية، وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية للأطفال وتطبيق الشريعة الإسلامية داخل الحاسرة. وينتشر الزواج الداخلي أكثر في الهند التي تنتشر فيها أعداد كبيرة من الطوائف الدينية والمعتقدات الوثنية، فهناك المسلمين، المسيحيين، البوذيين، البرهميين، الهندوس... فيحرم زواج أبناء وبنات طائفة من أبناء وبنات طائفة أخرى، والنظام الطائفي في الهند يقسم الناس إلى طائفة راقية وطائفة منبوذة، وتبقى الهند نموذجا فريدا من نوعه في انتشار النظام الطائفي.

*- الزواج الداخلي على أساس الطبقة (مصطفى الخشاب-1985-114): كانت القوانين والتقاليد الزوجية القديمة تفرض التقارب الطبقي بين الزوج والزوجة، وتقيد مختلف الطبقات أفرادها باعتبارات طبقية يجب مراعاتها عند الزواج، ويندر أن نجد مجتمعا من المجتمعات تحرر أو تحلل من هذه الخيوط الطبقيّة، وإذا كانت هذه القيود قد خفت حدتها الآن نظرا لانتشار الاتجاهات الديمقراطية ومبادئ الحرية والمساواة، غير أن رواسيها لا تزال باقية إلى الآن في كل المجتمعات، ففي روما كان يحرم الزواج بين طبقة الأشراف

والعامّة، وفي مدغشقر حيث ينقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي (النبلاء و العامّة و العبيد) و يتم الزواج بشكل داخلي بين ذكور وإناث كل طبقة(مصطفى الخشاب-1985-105-96) ، وفي المجتمعات الحديثة حيث تتفاوت المراكز الاجتماعية، لا تزال قيود الطبقة سائدة ومدعمة بالعرف و ليس بالقوانين، وتشتد هذه القيود في المجتمعات الريفية عنها في الحضرية، لأن الريف لا يزال يتمسك بالتقاليد و يفتخر بالأحساب والأنساب والعصبيات .

3 - الاختيار الزوجي : يمارس الإنسان في حياته عملية الاختيار في شتى المجالات (الأكل، اللباس، القراءة، السفر...) فهو عملية حياتية يومية، وسمة من سمات الفعل الإنساني الهادف والمنظم المبني على أساس تحقيق نظام حياتي متوازن بعيد عن العشوائية والعبثية، ومن أهم الاختيارات التي يقوم بها الإنسان لأجل تأمين وتنظيم وجوده النفسي والاجتماعي، الاختيار للزواج أو الاختيار الزوجي.

وتعتبر عملية الاختيار الزوجي الطريقة التي بها يغير الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج وهي لا تخرج عن إطار الفعل الاجتماعي الذي يعرفه غيروشييه بأنه كل طريقة في التفكير والشعور والسلوك، وجهتها مبنية حسب النماذج التي هي جمعية، بمعنى أنها مشتركة من قبل أعضاء جماعة معينة من الأشخاص (غي روشيه 1973-53)، من خلال هذا التعريف و بعملية إسقاطية نقيمتها على الاختيار الزوجي، نتوصل إلى أن عملية الاختيار في عمقها تمر بثلاث مراحل أساسية، التفكير فالشعور، ثم السلوك وهذه المراحل الثلاث مترابطة ومتكاملة في تحقيق نجاح عملية الاختيار وهي ترتبط بالأساس، بالعقل والنفوس والإنجاز (السلوك)، وهي في الحقيقة تؤكد أن الاختيار الزوجي مشروع نفسي اجتماعي، وهو بذلك ممارسة للذات في إطار المجتمع الذي تحي فيه، ومن هذا المنطلق فإن الاختيار الزوجي يتحدد من الناحية المفاهيمية والعملية وفق البنية المجتمعية الذي تمارس فيه، الثقافية والاجتماعية والسياسية...

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الاختيار الزوجي يعتبر من المفاهيم المرنة التي لا تعرف تعريفا جامعا مانعا، فتتسع دلالتها أحيانا وتضيق أحيانا أخرى بحسب الأرضية الموجودة فيها فهي كالبحر الواسع الذي يحق لكل مجتمع ولكل جيل أن يبحر فيه وينهل منه بقدر ما تسعفه طاقته وإمكانياته (فضيل دليو و آخرون 1991-93). والمفهوم خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، هو الوعاء الذي يحمل ويشكل الفكر بمنظور خاص ومتميز، ولذلك سوف نلمس في تحليلنا لمفهوم الاختيار الزوجي الخصوصية الغربية لأن التراث النظري في هذا المجال بالكاد يكون إنتاجا غربيا محضا.

يرى مارشال جونز أن الاختيار الزوجي "تمط سلوكي" (سامية حسن الساعاتي... - 22) فالفرد الذي يقوم بالاختيار يسلك طريقة معينة أثناء انتقائه لعرض من العروض المقدمة أمامه، ومن هذا فإن الاختيار الزوجي لا يعرف إلا بمؤشرات واقعية تتجلى في السلوك الذي يقوم به الفرد القائم بعملية الاختيار، وهذه المؤشرات هي: التودد، المواعدة، الحب والخطبة وسنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

*- **التودد** : وهو سلوك يقوم به الفرد معلنا به انطلاق عملية الاختيار وبداية الخطوة الأولى من هذه العملية، ويسمى التودد في الثقافة الغربية خاصة في الثقافة الأمريكية بالخطبة المبدئية (سامية حسن الساعاتي 2003 - 31) وهي تشير إلى البدايات الأولى للاحتكاك بين الجنسين والاختلاط بينهما قصد تكوين علاقات مبدئية و متقدمة لتحقيق العلاقة النهائية وهي الزواج ويعرف **فيرتشيلد** ، التودد بأنه "العلاقة أو الرابطة التي تربط عادة رجلا غير متزوج بامرأة غير متزوجة وقد انجذب كل منها للآخر، كما أنها صداقة استطلاعية هدفها الكشف عن قوة ما يمكنه كل للآخر من هوى، وهي الطريقة الشائعة والمعترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية كي يجد الفرد شريكه في الحياة" (سامية حسن الساعاتي... - 36) فالتودد أو الخطبة المبدئية هي مرحلة استكشافية واستطلاعية يقوم بها الفرد قصد التعرف على شريك الحياة، كما يذهب إلى ذلك **بومان** حين اعتبر الخطبة المبدئية بأنها " تلك الفترة التي تسبق الزواج، والتي يتعارف أثناءها الشباب تعارفا غراميا، ويختارون في نهايتها شريكا بعينه للزواج" (سامية حسن الساعاتي 2003 - 33) والتعارف هذا لا يكون بفرد واحد من الجنس الآخر وإنما بمجموعة أفراد، وذلك لأن الاختيار لا يتم على مستوى فرد واحد وإنما يتم على مستوى مجموعة من الأفراد. و يعرف **كاربنتر** الخطبة المبدئية بتحليل وظائفها، إذ يرى أن الخطبة المبدئية في أمريكا تحقق أربع وظائف هامة (سامية حسن الساعاتي 2003 - 34):

1 - إنها متصلة بعملية الانتقاء الجنسي، وفيها يستطيع الشريكان المنتظران أن يقيم كل منهما الآخر على أسس كثيرة، كالجاذبية، المركز الاجتماعي والحالة الاقتصادية، وبناء على هذا التقييم فإنهما إما أن يستمررا في علاقتهما لتنتهي بالزواج، أو ينسحبا من تلك العلاقة .

2 - إنها تدريب على التوافق والتكيف المتبادل، فكلما نما الود وازداد التألف بين الشريكين المنتظرين فإنهما يجدان نفسيهما في أمس الحاجة إلى ان يتكيف كل منهما للآخر أو التضحية بعلاقتهما، وبتراها إذا لم يتمكننا من تحقيق ذلك التكيف.

3 - إن الخطبة المبدئية تعد حلقة هامة في سلسلة الانجذاب والإغراء الذي ينتهي بالوحدة البيولوجية للشريكين المنتظرين، وتختلف درجة وجود العنصر الجنسي في الخطبة تبعا لاختلاف الأشخاص وتبعا لاختلاف الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويذهب **كيركباتريك** في رؤيته للخطبة المبدئية أو التودد في نفس اتجاه **كاربنتر**، إذ يرى أن التودد يهدف إلى تحقيق:

- اختلاط الفرد بأناس صالحين أو لائقين كشركاء للزواج.

- اختيار الشريك الملائم .

- تحقيق التوافق والتكيف المتبادل بين شخصيتي الشريكين (سامية حسن

الساعاتي 2003- 35) .

ومهما قيل عن الخطبة المبدئية أو التودد فإنها تبقى الخطوة الأولى في عملية الاختيار الزوجي وتتميز بألفة متزايدة بين الرجل والمرأة وفحص واستكشاف كل منهما لشخصية الآخر وترتبط أكثر بالاختيار الذاتي إذ قلما نجد هذه المرحلة في الاختيار الأسرى.

ويبقى أن نشير أن هذه المرحلة (التودد) من الاختيار الزوجي لها انتشار واسع في المجتمعات الغربية خاصة في أمريكا وهذا نتيجة للانفتاح الكبير في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وكذلك مرونة القوانين في التعامل مع نتائج الاختلاط بين الرجل والمرأة خارج العلاقات الشرعية، هذا عكس المجتمعات العربية والإسلامية التي تعتبر لقاء الرجل والمرأة قبل الزواج مجلبة للعار ومدحض للعفة، فالإسلام يحرم الاختلاط بين الذكر والأنثى وهذا راجع إلى أسباب عدة - يقصر المجال لذكرها- نشير فقط إلى العفة والكرامة الإنسانية. ورغم هذا فإن البعثات العلمية العربية إلى أوروبا فتحت المجال لانتشار أفكار حول حرية المرأة والزواج... الخ وترجم ذلك في الأعمال الأولى لرواد التحديث في العالم العربي أمثال (قاسم أمين ، رفاة الطهطاوي ، و موسى سلامة... و غيرهم) .

* - **المواعدة** : تعتبر المواعدة من المفاهيم الحديثة ومؤشرا جديدا نسبيا يشير من قريب أو بعيد إلى نوع من الممارسة للاختيار الزوجي، وهي سلوك واسع الانتشار في المجتمع خاصة في أوساط الشباب (الذكور والإناث).

ويرى بيرجيس ولوك أن مفهوم المواعدة يعني "ارتباط اجتماعي بين شابة وشاب لا يحمل أكثر من توقع أن يقضي كل منهما وقتا ممتعا مع الآخر" وهو يتضمن ستة نقاط هامة هي :

- إنه غاية في ذاته، ولا يعني ضرورة الارتباط بين المتواعدين .

- يمكن الفرد من عقد صلات ودية مع عدد كبير من أفراد الجنس الآخر، وليس فقط مع فرد أو اثنين .

- يوسع من دائرة صلات الشخص ومحيط معارفه .

- يوجد عديد من الفرص والمناسبات لعقد الروابط الاجتماعية .

- يمكن الشباب من أن يختاروا بأنفسهم شركاءهم من الجنس الآخر دون تدخل الآباء.

- يتضمن الترتيب، أو سيطرة معايير رفقة السن في عملية الاختيار الفردي (سامية حسن الساعاتي 2003-39) .

ويمكن للمواعدة أن ترتقي من مستوى اللاهدف إلى مستوى التخطيط للزواج، إذا توفرت بعض الشروط والتي حددها بيرجيس ولوك وهي:

- التجاوب المتبادل، وتفضيل كل المتواعدين للآخر.

- محافظة كل منهما على احترامه لذاته.

- اقتصاد المال والوقت.

- تأثير توقعات الجماعة التي تفضل المزوجة على المواعدة.

- تدخل العاطفة.

- ضمان الحصول على ترتيب أعلى من خلال اختيار شخص بعينه من بين كل الآخرين (سامية حسن الساعاتي 2003-39)

وتسمح الفرصة عن طريق المواعدة كشكل للاختيار الزوجي للأفراد غير المتزوجين كي يتصل أحدهم بالآخر بقصد اختيار الشريك، ومعظم حالات الاختيار الزوجي في المجتمعات الغربية يكون نتيجة المواقف التواعدية، ويرى سكيبر وناس أن الأفراد الذين يتواعدون تكون لديهم رغبة قوية في استمرار علاقتهما إذا ظل الشعور العاطفي بينهما متبادلا وعميقا، أما إذا كانت العاطفة مرتفعة في جانب ومنخفضة في الآخر فإن هذا يؤدي إلى فشل العلاقة، و نشوء الصراع (سواء الخولي 1990-175-176). وفوق هذا يؤكد كيفارت أن للمواعدة وظائف إيجابية عدة يجعلها في ستة وظائف (سامية حسن الساعاتي 2003-47-42):

1 - التنشئة الاجتماعية. 2 - التعامل مع الجنس الآخر.

3 - نمو الشخصية. 4 - إشباع حاجات الأنا.

5 - المتعة والترويح. 6 - اختيار شريك الزواج .

وعموما فإن المواعد أو ضرب الموعد للقاء تعتبر عادة غربية أساسا، ولكنها بدأت تظهر حاليا في المجتمعات الشرقية نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات المختلفة عن طريق وسائل الإعلام والسينما وسفر الشباب للخارج والتعليم وخروج المرأة للعمل...وعليه لا يمكن التغاضي عن هذه الظاهرة التي يقول عنها وولر أنها "فريدة في نوعها" (سامية حسن الساعاتي 2003-40) وانتشارها في الممارسات الاجتماعية لأفراد المجتمع، كونها طريقة في التعبير عن الممارسة العملية للاختيار الزوجي بعيدا عن ضغط الأسرة، وتأثير الآخرين في اتخاذ القرارات الخاصة التي يتخذها الفرد.

* - **الحب:** من خلال تحليلنا لظاهرة المواعدة تطرقنا إلى بعض الآراء التي تعتبر المواعدة أنها عملية تمارس لأجل ذاتها فقط في غالب الأحيان، أي أنها سلوك يقوم به الفرد من أجل المتعة و تمضية الوقت دون هدف عملي وراءها. ولا تصبح المواعدة مظهرا من مظاهر الاختيار الزوجي إلا في حالة توفر جملة من الشروط أهمها توفر الشعور العاطفي المتبادل بين المتواعدين و هذا الشعور العاطفي يسمى في الأبجديات الأدبية والنفسية بالحب. ومن هنا نتساءل ما حقيقة هذه الظاهرة النفسية التي يتغنى بها الكثير من الشباب في أحاديثهم وحواراتهم؟ وما دورها في الممارسة الاجتماعية لعملية الاختيار الزوجي؟ وقبل هذا هل حقيقة أن الحب درجة من درجات الواقع والحياة الاجتماعية أم بعد من أبعاد المثالية؟.

عولج الحب كإنفعال بشري وعاطفة إنسانية لها خصوصيتها المميزة من زوايا عديدة و تناولته بالبحث والتحليل ومن منطلق ارتباطه الشديد بالنفس علوم متعددة كعلم النفس والاجتماع والأخلاق والفلسفة...، والحب من حيث الماهية هو "حالة نفسية تستمد معناها من المجانسة والمشاركة بين نفسين، أو بتعبير آخر ثمرة طبيعية للانجذاب الطبيعي والغريزي بين شبيهين ومتماثلين أصلا وخلقاً، ولكنها حالة تستند إلى الذهن في مجملها، إذ فيه تنطبع صورة لمحبوب تحتل في مخيلته مركزاً مرموقاً، ثم عقب ذلك تنبثق قوة طاغية مفعمة بالحياة والحيوية تندفع بغية الاتحاد والامتزاج، لتتحقق للنفس في خاتمة المطاف السكون والطمأنينة، ولتسبح في بحر من الغبطة والسرور والرضا" (الشفيع الماحي أحمد-1998-113).

ومن ناحية الحقيقة فإن الحب يتجلى في صور عدة ومتميزة، لكل منها خصائصها وكيفياتها ومن هذه الصور، الحب التعبدية بين العابد والمعبود، الحب الأخوي من الاخوة، الحب الأبوي بين الأب والأبناء... والحب الرومانسي أو العاطفي- الذي نحن بصدد الحديث عنه- الذي يعتبر كمقدمة عامة للزواج، وهو يمثل واجهة نفسية للاختيار الزوجي .

يرى **لستروارد-** الذي يعتبر المشاعر والأحاسيس الإنسانية ومنها الحب أنها قوى اجتماعية- بأن الحب العاطفي أو الرومانسي هو أول خطوة في ظهور نظام الزواج (محمد دعيس-1995-119) ، ومن جانب آخر يعتبر **ماكيفر** الحب بأنه تغلغل الجنس في كل شخصية الفرد (ماكيفر وبيدج-1971-516) ، وهذا الرأي يُنمى عن طبيعة الثقافة والمجتمع الذي صدر منه، وهو المجتمع الأمريكي، إذ يعتبر **بيرتراند روسل** أن الحب الرومانسي يتميز بالفردية الشديدة والاستجابة السريعة لتكوين علاقة بين الرجال والنساء ذوي

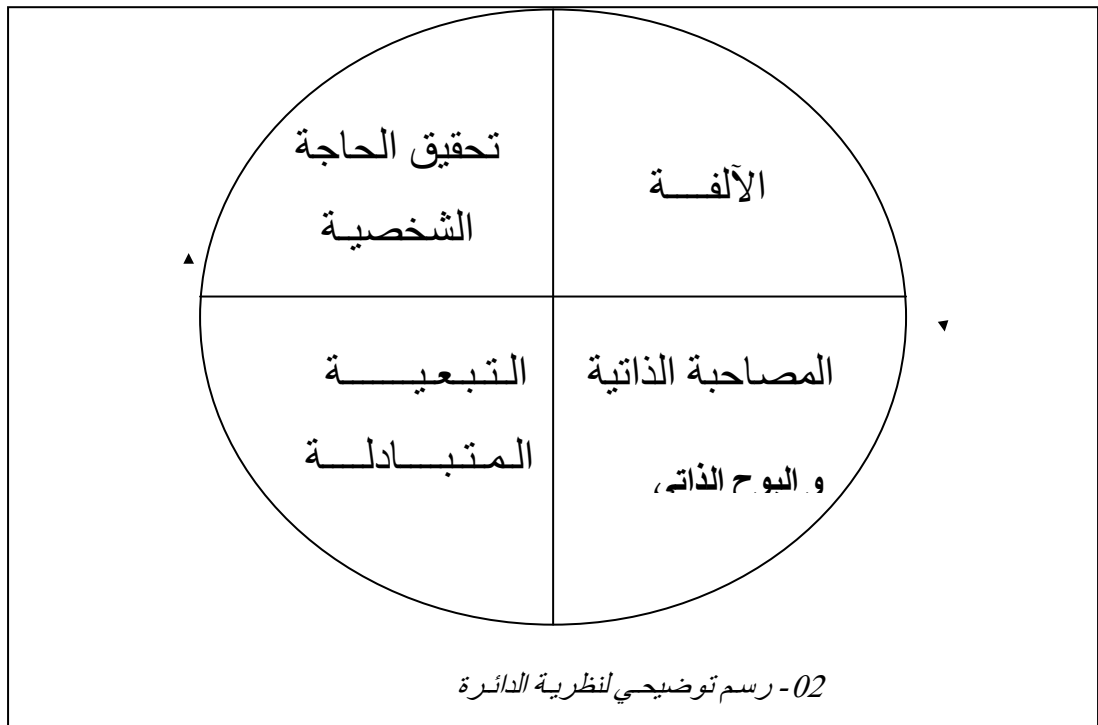
الأمزجة المتقاربة بصورة لا يمكن التنبؤ بها في عالم متقلب، وهو يمارس في أمريكا بصورة جدية أكثر منه في أي مكان آخر (ماكييفر وبيدج-1971-499) ولكن على الرغم من هذا الرأي فإن الحب موجود بكل المجتمعات وإن اختلفت صورته من مجتمع لآخر، ونظرا لأهميته ودوره الذي يؤديه في العلاقات بين الجنسين فإنه يخضع لسيطرة المجتمع.

ويذهب لستروارد في تحليله لظاهرة الحب إلى اعتباره مؤشر على مركب النقص في المرأة والرجل على السواء، بمعنى أنه عندما تقع المرأة في حب رجل أو العكس، فإن هذا يدل على أن كلا منهما تنقصه صفات يريد أن يكملها من الآخر، بيد أنهما لا يحسان هذه الرغبة بل ينفادان إليها بصفة غير شعورية، ولذلك يجب أن تتاح الفرص لنمو هذا المظهر من الحب بالدرجة التي يسمح بها المجتمع لأنه مفتاح الحياة الزوجية السعيدة، وعندما ينتهي هذا الحب بالزواج، فإنه ينتقل إلى عاطفة زواجية، وهذه تختلف كل الاختلاف عن عاطفة الحب لأنها أكثر استقرارا وبعيدة عن ثورة الانفعالات التي يبعثها الحب العاطفي (محمد دعيس-1995-119). وعلاقة الحب العاطفي تتضمن عمليات شخصية داخلية تحقق نمو هذه العلاقة، ويلخص ابن حزم هذه العمليات في خمس مراحل متتالية تحقق الكمال لعلاقة الحب، وهذه المراحل (الشفيع الماحي أحمد-1998-115-117) هي :

- أ- المودة : وتتكون بقوة الميول، وهي تعبر عن الحب المجرد المقرون بالتمني.
- ب- الخلّة : وتمثل مرحلة متقدمة من المودة حين تبلغ المحبة حد الكمال والتمام.
- ج- الهُوى: ويتكون عند ما تشتد الخلّة وهو: انحطاط المحب في محاب محبوبه وفي التوصل إليه بغير تمالك ولا ترتيب.
- هـ- العشيق: ويعني ما فضل من الحب وهو قمة الحب.

وفي محاولة للباحثة رايس لوصف العمليات الداخلية الشخصية المتضمنة في نمو علاقة الحب، توصلت إلى ما يسمى بنظرية العجلة (سنا الخولي-1990-188-189)، وتتلخص هذه النظرية في أربع مراحل رئيسية وهي الألفة التي تمثل الخطوة الأولى في علاقة شخصين التي تؤمّن الشعور بالتقارب والاطمئنان بينهما وتنشأ بذلك لديهما رغبة قوية في التحدث عن نفسيهما، ثم تتطور هذه المرحلة إلى المرحلة إلى المرحلة الثانية التي تسمى بمرحلة البوح الذاتي وفيها يشعر الفرد بالاطمئنان إلى علاقة اجتماعية ويبدأ في المصارحة بما تكنه نفسه من آماني ومخاوف ورغبات وطموحات، وبعدها تأتي مرحلة التبعية المتبادلة وفيها يصبح الفرد معتمدا على الآخر في إنجاز احتياجاته ورغباته الشخصية، وبعبارة أخرى يعيش معه الحياة. وأخيرا تأتي المرحلة الرابعة وهي تحقيق الحاجة الشخصية وتختلف الحاجات الشخصية باختلاف الخلفية الثقافية، كما هو الشأن في

التآلف والبوح الذاتي والتبعية المتبادلة ونظرية العجلة تتحقق عندما، يشعر شخص بالآفة ببوح للآخر بذلك، ثم يصبح تابعا ومعتمدا، وبذلك يحقق احتياجاته الشخصية، وتقوم هذه النظرية (الدائرة) على أن الرغبة في تحقيق الاحتياجات الشخصية هي السبب الأصلي في الشعور بالآفة.



وبعد هذا التحليل لظاهرة الحب العاطفي فإننا يمكن اعتباره صورة نفسية معبرة عن ممارسة الاختيار للزواج بغض النظر عن نهاية هذه العاطفة سواء كان بالزواج أو إنهاء العلاقة بصورة سلبية، والحب الرومانسي يرتبط كثيرا بالأنماط الثقافية والمجتمعية فهو يتفق مع الثقافات الغربية وبعض الأنماط الحضارية في الوطن العربي حيث تكون هناك فرص للتواصل العاطفي والرومانسي في حدود معينة، ولكن غالبا ما يصطدم بظروف الواقع المجتمعي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية .

عندما يحقق الحب العاطفي روابط متينة في العلاقة بين الرجل والمرأة فإنها حتما ستسير نحو الزواج، ولتحقيق الزواج عمليا فإنه لا بد أن يمر الشخصان على مرحلة مهمة، يعترف بها المجتمع، وتمثل أوضح صورة للاختيار الزوجي وهي الخطبة.

* - **الخطبة:** تعتبر الخطبة أهم مظهر من المظاهر المؤكدة على الممارسة الفعلية للاختيار الزوجي كما تعتبر من أكثر الوعود جدية بالزواج وهي إعلان مسبق بالارتباط بين الرجل والمرأة وتعترف به جل المجتمعات وإن كانت هناك فروق طفيفة في كيفية ممارستها وهذا لارتباطها العميق بالأنماط الثقافية والاقتصادية .

والخطبة هي "طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها، والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم شأنه" (محمد أبو زهرة-1957-26) ، وفي المادة الخامسة من قانون الأسرة الجزائرية يعرف الخطبة بأنها "وعد بالزواج، ولكل طرف حق العدول عنها" (قانون الاسرة الجزائري 2007-2) فالخطبة ليست ضمانا نهائيا لإتمام الزواج، فهي تعتبر الواجهة العملية للاختيار الزوجي وقد يتم فسخ الخطوبة والعدول عنها لسبب من الأسباب، ولا يتم الزواج، وهذا مقبولا من الواجهة القانونية والدينية والخطبة تقليد قديم عام، على اختلاف في الآثار، كانت موجودة في المجتمعات البدائية وكان بها يباح للخاطب معاشرته مخطوبته معاشرته تصل إلى صورة الحياة الزوجية الكاملة كما استمر وجودها عند العرب حتى قبل الإسلام، حيث كانوا في الجاهلية يخطبون المرأة إلى أبها أو أخيها أو عمها، وكان الخاطب يقول إذا أتاهم: "انعموا صباحا نحن أكفأؤكم ونظراؤكم فإن زوجتمونا أصبنا رغبة، وأصبتمونا وكنا نصاهركم حامدين وإن رددتمونا لعة نعرفها رجعنا عاذرين" (محمد محدة بت-9) ، وتحظى الخطبة في كثير من المجتمعات الحديثة بأهمية كبرى وخاصة في المجتمعات الشرقية التي لا تقبل أي علاقة غير رسمية بين الفتى و الفتاة، الأمر الذي أصبح معه الخطبة هي الوسيلة الوحيدة المقبولة من الأسرة والمجتمع للتعرف بين الفتى والفتاة وتتطوي الخطبة على مرحلة التحول النهائي للمكانة المتغيرة من العزوبة إلى الزواج وكذلك التحول من التواعد مع أكثر من شخص إلى التواعد المقصور على شخص واحد (الخطيب والخطيبة) وما يصحب ذلك من طقوس ومراسيم معينة وهدايا، وغير ذلك مما يعمل على أن تترسخ في أذهان الخطيبين وأسرتيهما والناس أيضا أهمية هذه العلاقة (سنة الخولي 1990-190).

يرى بومان بأن الخطبة تؤكد الاختيار الذي حدث أثناء مرحلة التودد(التي أشرنا إليها سابقا)، و تمثل تلك الفترة التي تتبلور فيها فكرة الزواج(سامية حسن الساعتي 2003-36)والسير جديا بإتمام هذا المشروع الاجتماعي، ويؤكد ذلك قوله حين يعتبر الخطبة بأنها " تلك الفترة أو المرحلة التي يشعر فيها كل من الشريكين المنتظرين، أنهما سائران جديا في الطريق إلى الزواج"(سامية حسن الساعتي 2003-38) وتذهب فوزية ذياب إلى اعتبار الخطبة بأنها "أولى مراحل الزواج والفترة التمهيديّة التي تسبق عقد القران، ففيها يتم

اختبار الفتاة للشباب الذي يريد أن يتزوج كما تتسم أيضا بإجراءات معينة تمليها القيم والعادات على المسؤولين من هذا الزواج، كقراءة الفاتحة، وتقديم الشبكة، وتحديد المهر..."

(حسن الساعتي 2003-38)

فالخطبة وعد بالزواج، وتمثل الحقيقة الفعلية لعملية الاختبار الزواجي، وهي خلاصة لجملة من المراحل النفسية الاجتماعية وهي التودد والمواعدة والحب، وهي في مجملها تترجم لنا الفعل الاجتماعي لاختبار الزواجي، الذي يبدو للوهلة الأولى أنه عمل عفوي عشوائي داخل في اللاشعور.

4 - صور الاختيار الزواجي :

يرتبط الاختيار الزواجي ارتباطا وثيقا بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، وكما رأينا في تحليل عمليات الاختيار الزواجي (التودد، المواعدة، الحب، الخطبة) توصلنا إلى نتيجة وهي تحكم طبيعة وبنية المجتمع في انتشار عمليات الاختيار الزواجي في المجال الاجتماعي، ففي المجتمع الأمريكي مثلا فالشباب المقبل على الزواج له الحرية في ممارسة تلك العمليات بكل حرية ودون تدخل للآخرين، ويمر عليها جميعا بدءا بالتودد والمواعدة وانتهاء بالخطبة والزواج عكس المجتمعات الشرقية التي تفرض نوع من القيود على حرية وحركة الشاب، إذ أن هذه المجتمعات لا تعترف إلا بمرحلة واحدة قبل إجراءات الزواج وهي الخطبة.

وعلى ضوء ارتباط الاختيار الزواجي بالثقافة السائدة في المجتمع فإنه نتجت له عدة صور في الممارسة الاجتماعية له، وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات وهما الاختيار المرتب والاختيار الحر ويعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختيار الذاتي.

أ- الاختيار الأسري (المرتب): يعتبر هذا النمط من الاختيار الزواجي هو النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصر الحديث فإنه النمط السائد في البيئات غير الصناعية وفي المجتمعات النامية.

ويقوم في جوهره على أساس تدخل الأب والأم أو أحد الأقارب في عملية اختيار الزوجة للشباب المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للفتاة، ويرجع إلى كون أن "مكانة الفرد كانت من مكانة الأسرة، فهي مكانة موروثية وليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات، فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجه، ولأن هذه الأسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة، فلا

بد وأن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة، وكذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة الزوجة، وعلى ذلك فإن الأسرة الكبيرة في هذه الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى، وكذلك فإن قبول أسرة الفتاة يتم طبقاً لحساباتها الخاصة أيضاً، إذن فهو زواج مرتب وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد يحدث في بعض الحالات أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معينة أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها أسرته كزوجة له، ولكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة " (علاء الدين كفاي 1999: 420) هذا لان الاختيار الأسري بالإضافة إلى كونه تأسيساً لأسرة جديدة، فإنه وسيلة لاستمرارية وثبات القائمة، ولذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الاختيار له نفس مميزات الجماعة (سواء الخولي -1990- 169)، من هذه المنطلقات فإن الاختيار الأسري لا يكمل علاقة فردية بين رجل وامرأة، وإنما يقوم بربط أسرتين ببعضهما البعض، فالفرد الواقع تحت سلطة هذا الاختيار يكتشف أنه لم يرتبط فقط بقرين له، ولكن ارتبط أيضاً بعدد من الأقارب الجدد الذين يتعذر عليه أن يتجاهلهم.

وقد ترتب عن هذا النوع من الاختيار أنظمة زواجية تفرضها طبيعة الممارسة الاجتماعية للاختيار الأسري، كالنظام الزواجي المفضل، وقواعد التحريم التي تقوم بتوجيه الزواج وفرض قيود عليه.

ونظم التحريم التي أقرتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية جعلت قيوداً على الحرية المطلقة في اختيار الفرد لشريك حياته، وظهرت جراء ذلك أنواع متعددة من الزواج منها الزواج الإضوائي والاعتراضي، فالأول يرتبط بفرض الاقتران مع شريك الحياة داخل الجماعة والطبقة التي ينتمي إليها، عكس الزواج الاعتراضي الذي يفرض على الفرد أن يبحث عن زوجته خارج المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

وترتبط القيود التي فرضتها نظم التحريم بالدين، ولعرق، الطبقة الاجتماعية، القرابة الطبيعية والاصطناعية (وقد تطرقنا إلى هذا في مبحث أنواع الزواج وأشكاله). ولعل الملفت للانتباه، أنه من رواسب الاختيار الأسري، الزواج المفضل، الذي يتم بين الأقارب الخارجين عن إطار التحريم، كأبناء العمومة والخوولة، وأشهر صور الزواج المفضل -خاصة في المجتمعات العربية- الزواج من ابنة العم، والذي له بعض المزايا التي تخدم استقرار الأسرة نفسها من ناحية، كما يحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى" (علياء شكري 1996: 72)، ويبدو أن العامل وراء انتشار هذا الزواج هو العصبية خاصة في المجتمعات القبلية، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والذي

يتمثل في المحافظة على ثروة العائلة وعدم خروجها إلى عائلة أخرى" (علاء الدين كفاي 1999...421).

وعلى هذا الأساس فإن الاختبار الأسري يؤكد دائما على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكنه نادرا ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب، أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط الأبناء المقبلين على الزواج، وكذلك فإن السعادة الشخصية ليست بالشيء الهام في هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي، حيث يعتقد الآباء والأقارب أن الحب هو أحد أهداف الزواج، أي أن عاطفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله (حسن الساعتي 2003-66) ويبقى أن نشير إلى أن هذا الأسلوب (الأسري) للاختيار الزواجي، قد بدأ يعاني من مشكلة الانحسار في المجتمعات الحديثة، وذلك راجع إلى التطورات التكنولوجية وظهور المدن الصناعية هذا الذي شجع على انتشار الفردية والحرية الذاتية، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل، ومواصلتها للدراسة إلى مستويات عليا، مما جعل الالتقاء بين الجنسين أمرا سهلا، الذي شجع الفرد على اتخاذ قرارات ذاتية خاصة به بنفسه. هذا الانفتاح بين الجنسين عجل بظهور النوع الثاني من أنواع الاختيار الزواجي، ألا وهو الاختيار الذاتي.

ب - الاختيار الذاتي (الحر) :

تحتل في هذا الأسلوب الشخصي أو الذاتي للاختيار الزواجي رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين، وهنا يكون تدخل الآباء والأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار إذ أن القرار الأخير في يد الشخص المعني بالزواج سواء كان رجلا أم امرأة. وهذا الأسلوب هو نتيجة التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة، فرابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة و قد كان ذلك مطلب من مطالب التشريعات السماوية والوضعية، فالكنيسة تطلب في صحة عقد الزواج رضا الطرفين به، أما في الدين الإسلامي فإنه يضع الرضا ركن من أركان صحة عقد الزواج، والرضا يكون للطرفين الرجل والمرأة (ولنا حديث حول هذا في مبحث الاختيار الزواجي والثقافة) "أما إذا أجلنا النظر في القوانين الوضعية في أغلب دول العالم، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على الزواج كشرط لصحة هذا الرباط، ولكن الملاحظ أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ودور الأسرة بصفة عامة في ترتيب عملية الزواج دون إرادة الطرفين، وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه، ومن هنا أصبح الزواج بالرضا هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث. لذلك فإن الرجل والمرأة هما

للذان يملكان وحدهما حرية تأسيس علاقة زواجية، وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطا أساسيا من شروط قيام علاقة زواجية، فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر، وأن يكون هذا الميل من القوة بحيث يجعله أساسا لإقامة رابطة الزواج" (علياء شكري -1992-140).

ولنا في المجتمع الأمريكي ابرز مثال لتحقيق هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج، حيث يكون هذا الاختيار مسألة شخصية محضة، ويكون رأي الآباء استشاريا فقط، كما انه ليس من الضروري استشارتهم في أمر زواج الأبناء، وإن كان من المستحسن أن يكونوا على علم ومن الشائع في الولايات المتحدة، أن يبلغ الأبناء والديهما، بأنهم يرغبون في الزواج من شخص معين، ومن المحتمل أيضا أن يبلغوهما بأنهم قد تزوجوا فعلا من شخص بعينه (حسن الساعتي 68-2003) وهذا ما يؤكد انتشار وتواجد الاختيار الذاتي في المجتمعات الأكثر تعقدا، والتي فيها يقل وينحصر دور الأسرة في ممارسة عمليات الضبط على أفرادها ومراقبة تصرفاتهم مما يتيح الفرصة للطفل بممارسة أفعال اجتماعية بما يمليه عليه المجتمع والمحيط الخارجي البعيد عن الأسرة، وهذا عكس المجتمعات المحافظة التي لا تزال للأسرة دورا في تكييف الطفل مع الواقع الخارجي وممارسة الضبط الاجتماعي على سلوكيات أفرادها وتصرفاتهم.

ويرى بيرجيس ولوك، أن للوالدين تأثيرا على الاختيار الزواجي في الأسلوب الذاتي، ويقصدان بهذا التأثير اللاشعور للوالدين على عملية الاختيار والذي يريان بأنه من أهم التأثيرات على الاختيار في الزواج في الأسلوب الذاتي و يتلخص ذلك التأثير في مظهرين.

الأول: توقعات الأسرة، والتي تسير في فلك الثقافة العامة التي تنتمي إليها، والطبقة التي هي منها، والصفات المفضلة مجتمعا في شريكة أو شريك المستقبل.

الثاني: التفاعل النفسي العميق والأصيل في الأسرة، وهو يخلق نموذج رد الفعل أو الاستجابة التي يريد لها الشاب الدوام، والتي يبحث عنها بعد ذلك في الزواج (حسن الساعتي 69-2003).

وبالرغم من ذلك فإن الاختيار الذاتي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة، ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم ومقتضيات المنصب والمكانة الاجتماعية، فهذه العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية تكون عوامل هامة حتى والفرد يختار شريك حياته، وذلك لأن الزواج إذا كان يشبع حاجات فردية عند الزوج و الزوجة، فإن الزواج نفسه نظاما اجتماعيا ثقافيا اختص به الإنسان

بين سائر المخلوقات، فالزواج نظام اجتماعي يخضع لما تخضع له النظم الاجتماعية الأخرى، وينال صاحبه من قبول وتأييد أو معارضة ورفض بقدر ما يتعامل مع النظام على أساس الأسلوب والطريقة التي حددها المجتمع، والزواج نظام يحقق أهدافا اجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية بجانب الأهداف الخاصة والشخصية (علاء الدين كفاي 1999...422)

وخلاصة القول، يمكن القول أنه يوجد تداخل كبير بين الاختيار الأسري والاختيار الذاتي، فالأسرة لا يمكن أن تختار لابنها زوجة دون أخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تكون فيها الابن، والأمر كذلك بالنسبة للفتاة، أما بالنسبة للفتى والفتاة فإنهما لا يقومان بعملية الاختيار دون مراعاة المستويات السابقة للأسرة. فالاختيار الأسري يعني ضمنا الاختيار الذاتي و العكس صحيح.

5- نظريات الاختيار الزواجي:

من نافذة المنطق، أن أي مشروع عملي يحتاج إلى مقدمات فكرية وذهنية تستوعب آليات وكيفيات ووسائل تجسيده على أرض الواقع، وهذا حتى يتسنى للمشروع النجاح والإنجاز التام، والزواج كمشروع اجتماعي خاص بكل فرد مقبل عليه يحتاج إلى نوع من الترتيب والتفكير المنهجي المنظم المبني على أسس وقواعد سليمة. والاختيار الزواجي خطوة أساسية وهامة في طريق الزواج، يحتاج إلى بناءات ذهنية ونظرية، طبعا مستمدة من الواقع، للإجابة على أسئلة ربما، تخطر على كل من يفكر في الزواج، وهذه الأسئلة هي: لماذا أتزوج؟ ومن يتزوج من؟ وكيف أختار للزواج؟.

وقد اشترك علماء الاجتماع والنفس في بلورت جملة من النظريات التي تحلل ظاهرة الاختيار الزواجي، وحتى نكون على بينة فإن النظرية تمثل " وجهة نظر تعمل على إعادة إنتاج الواقع على مستوى الفكر " (ابراهيم عبد الله 1996-05).

وهناك ثلاث اتجاهات نظرية أساسية عالجت قضية الاختيار الزواجي وهي :

- الاتجاه الاجتماعي الثقافي - الاتجاه النفسي - واتجاه التحليل النفسي .

وتحت كل اتجاه تنضوي عدة نظريات، سننترق إليها بشيء من التفصيل في هذا المبحث

5-1- النظريات الاجتماعية الثقافية :

يحاول هذا الاتجاه أن يقدم تفسيرات علمية لظاهرة الاختيار الزواجي، وهي على الأقل محاولات لتبرير لماذا أختار ب، وعلى أي أساس يتم الاختيار وأي العوامل التي تؤثر في عملية الاختيار الزواجي وتوجهها. وتعتمد النظريات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه في تحليلها وتفسيرها على البعد الاجتماعي والثقافي في ممارسة الاختيار الزواجي، وهذه النظريات هي نظرية التجاور المكاني، نظرية القيمة في الاختيار الزواجي والمعيارية .

5-1-أ - نظرية التجاور المكاني : وتقوم هذه النظرية على أن الفرد عندما يختار

للزواج فإنه يختار من مجال جغرافي محدد، وهو البيئة التي يعيش فيها سواء في المسكن أو المدرسة أو في العمل، حيث تكون الفرصة أكبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، والذي يمكن أن يختار من بينهم شريك حياته، ومن الطبيعي أن يختار الفرد زوجه ممن أتيح له أن يراهن أو يتعامل معهم (علاء الدين كفاي 1999...424) ، ويعبر وولر عن تلك الفكرة أصدق تعبير حين يقول "إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منها، بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها " ولهذا فإن الانعزال

الايكولوجي (الجغرافي) يميل إلى تحديد دائرة الاختيار بالنسبة للفرد (حسن الساعاتي 2003-165)، وقد كانت نظرية التجاور المكاني في بدايتها تهتم بالأفراد الذين يقطنون في مساكن متقاربة كالجيرة، ثم تطورت وأصبحت تهتم بمجال المدارس والجامعات، والمصانع وأماكن العمل، أي أصبحت تهتم بالدراسة والعمل وقد حظيت نظرية التقارب المكاني باهتمام كبير من الباحثين، كما أجريت حولها أعداد كثيرة من البحوث والدراسات، ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالتجاور المكاني كعامل مهم في الاختيار الزواجي، والتي تجيب عن سؤال من يتزوج من؟ دراسة بوسارد وكذلك دراسة موريس دافي و روبي جوريفز (حسن الساعاتي 2003-166-169)،

* دراسة بوسارد: التي كان عمادها خمسة آلاف بطاقة زواج استخرجت متتالية في فيلادلفيا حاول الإجابة على أسئلة حددها لنفسه . وأهم هذه الأسئلة هي :

- إلى أي مدى يتزوج الحضريون من الجيرة المباشر أو القرينة ؟

- إلى أي مدى تلعب الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة، سواء في الأسواق أو في الكنائس أو في الشوارع وفي أماكن أخرى، دورا في العلاقات العاطفية بين الأفراد التي تنتهي بالزواج

وفي هذه الدراسة وجد بوسارد أن أكثر من نصف الأزواج الذين شملتهم دراسته (51,9%) كانوا يقيمون متجاورين، بحيث لا يفصلهم بعضهم عن بعض إلا عشرين عمارة سكنية، وأن (12.6%) من أفراد العينة كانوا يقيمون في العنوان نفسه، كما وجد بوسارد أن الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة، تلعب دورا هاما في العلاقات العاطفية التي تنتهي بالزواج .

* دراسة موريس دافي و روبي جوريفز: وقد تضمنت هذه الدراسة عن التجاور المكاني كل الزيجات التي عقدت سنة 1931 في نيوهيفن، وعددها: 935 حالة، وقد استخدمت فيها طريقة بوسارد نفسها. وقد توصلنا إلى نفس نتائج بوسارد، غير أنهما عابا عليه اعتماده على الأسلوب الإحصائي فقط دون تحليل للنتائج ومعرفة الأسباب التي جعلت هؤلاء الذين يتجاورون في المسكن أكثر ميلا إلى الزواج بعضهم من بعض، وقد ذهبنا إلى حد القول: أن بوسارد لم يتوقف ليسأل نفسه إلى أي مدى يعد التجاور أو التقارب المكاني، وبخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لا تفصلهم سوى عمارة سكنية واحدة أو عمارتان، علامة على التشابه الثقافي بين خلفيتي الشريكين أو بيئتهما؟.

وفي نتائج الدراسة توصل الباحثان أن التشابه في الجنس والجنسية يعدان المسؤولين عن النسبة العالية من التجاور المكاني قبل الزواج، كما لاحظنا أن أكثر

العناوين المتجاورة قريبا بالنسبة للشريكين قبل الزواج، كانت في حالة الزوج و اليهود والإيطاليين. وعلى ذلك يشير التجانس هنا إلى أن العزلة بالنسبة للزوج أو وجود مناطق ثقافية داخل المدينة هي التفسير الأساسي بصلة التجاور المكاني بالاختيار الزوجي .

ووجد الباحثان أن 43,5% من حالات الزواج (935 حالة)، كان الشريكان يعيشان في المنطقة السكنية نفسها، حيث لم يكن يفصلهما سوى 11 عمارة، أما 30,2% من العينة فقد كانوا يعيشون في محل الإقامة نفسها، ومعنى هذا أن ما مجموعه 73,6% من مجتمع البحث، تزوجوا داخل مدينة نيوهيفن واختاروا شركاؤهم ممن يقيمون معهم في الجيرة نفسها.

وفي تحليل نتائج هذه الدراسة يمكن أن نعتبر أن التجاور المكاني ناتج من عاملين أساسيين هما :

- الجنس والجنسية والدين، والمكانة الاجتماعية وهي مسائل داخلية خاصة بالجماعة، وهذا ما كان عند اليهود و الإيطاليين .
- العزلة المكانية وهذا تبعا للسمات المتشابهة فيما بينهم (أفراد الجماعة). وهذا ما كان عند الزوج.

وقد توالى بعد هاتين الدراستين دراسات أخرى تؤكد دور التجاور المكاني في تحديد الاختيار الزوجي، ومنها دراسة كينيدي سنة 1940، ودراسة لاسورت سنة 1930 التي دامت عشر سنوات.

من منطلق هذه النظرية يمكن أن نعتبر أن التجاور المكاني أحد العوامل الأساسية التي تساعد الفرد على ممارسة الاختيار الزوجي لأنه يتيح المواجهة المباشرة ويفسح المجال إلى تعميق التعارف بين الأفراد، ومعرفة أساليب التفكير والعيش عن قرب ولكن للتأكيد ليس هو العامل الوحيد، فهناك عوامل أخرى كشفت عنها نظريات أخرى .

5-1- ب- نظرية التجانس: وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختبار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج لا الاختلاف والتضاد، فالناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربونهم سنا، ويماثلونهم سلالة، ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصية والسلوكية (علاء الدين كفاي 1999 .. 423..).

وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة وأيضا في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن، والتعليم، والحالة الزوجية... الخ، إلى جانب وجود تشابه أو تجانس في الطول، ولون البشرة... الخ وقد ركزت معظم البحوث السوسولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان (حسن الساعتي -136-2003). ويستعمل وينش مصطلح الزواج التجانسي دلالة على التجانس، ويعرفه بأنه "ميل الناس شعوريا أو لا شعوريا لاختيار شريك متشابه خصائصه مع خصائصهم" (حسن الساعتي 2003-136) وترتبط هذه الخصائص ب: الجنس (العرق)، الدين، السن، الخصائص الاجتماعية، التعليم، الجسم... الخ. ويحفل التراث السوسولوجي، ببحوث ودراسات اهتمت بمدى تأثير التجانس في توجيه عملية الاختيار الزواجي، وسأخذ عينات من هذه الدراسات الوفيرة (حسن الساعتي 2003-138-157).

* **دراسة هولينجزهيد:** تركزت دراسة هولينجزهيد على العوامل الثقافية في الاختيار للزواج والتي أراد أن يبين فيها، أن الفرد محكوم في اختياره لشريكه بعوامل تقيد من حرية اختياره على الرغم من أنه قد لا يحس بهذه العوامل أو الضغوط، بل إن الفرد ليعتقد أحيانا أنه يختار شريكه بمنتهى الحرية. وهنا يتبين أن الباحث هولينجزهيد متأثر باتجاه الحتمية الثقافية، والتي ترى أن للفرد الناضج بيولوجيا سواء أكان رجلا أم امرأة، فرص جد محددة في اختيار شريكه. وفي الدراسة التي أجراها هذا الباحث، في نيوهيفن سنة 1949 على 523 زوجا وزوجة. توصل إلى النتائج التالية:

- إن القوانين والسنن العرقية والعنصرية تضع أقوى القيود وأدقها وأمتنها على الفرد من ناحية مجال الاختيار الزواجي، فالبيض يتزوجون البيض و السود مع السود وهكذا...
 - إن الدين هو العامل الحاسم الذي يتلو عامل الجنس والعرق، في الأهمية في تقسيم الذكور والإناث إلى فئات يرضى المجتمع عن زواجها أو لا يرضى. حيث كانت 91% من الزيجات التي احتوتها الدراسة تحدث بين شريكين من الدين نفسه، وكانت نسبة الزواج المتجانس في الدين بين اليهود 97,1% وأما الكاثوليك فقد وصلت 93,8% في حين كانت النسبة قد هبطت عند البروتستانت 74,4% و يرجع هذا الاختلاف في النسب إلى-حسب هولينجزهيد- إلى اختلاف في الضوابط الداخلية للجماعة في المجموعات الثلاثة في الأديان.

أما الدين الإسلامي فيرغب على الزواج داخل الجماعة، إذ يحرم زواج المرأة المسلمة من غير المسلم و يضع حدودا لزواج المسلم.

- إن التجانس في السن كان عاملا فاعلا في الاختيار الزواجي في بنوهيفن، وقد لاحظ الباحث أن هناك ارتباطا قويا بين سن الزوج و سن الزوجة في جميع مستويات العمر لكن هذا الارتباط كان أقوى ما يكون بين الشريكين في سن العشرين.

وعلى ذلك فإن هناك قيودا تتعلق بالسن تحد من حرية الرجل في الاختيار للزواج بحيث تجبره على اختيار من تماثله سنا أو تصغره، كما بينت المعطيات التي جمعها الباحث أن هناك اعتقادا شائعا بأن المرأة لا يجب أن تتزوج برجل مسن يكبرها بسنين عديدة وتتعرض آثار هذا الاعتقاد على البيانات فقد تزوج أربع رجال فقط فوق سن 45 من مجموع 144 من نساء تحت الثلاثين. ويضع العرف المتعلق بالسن، والاختيار الزواجي، قيود كثيرة تحد من فرص المرأة في الزواج أكثر من وضعه قيودا على الرجل، فالمرأة لا يسمح لها بأن تتزوج إلا من رجال يماثلونها سنا أو يكبرونها وهذا يقلل من فرصها في الزواج.

ونتيجة الدراسة أن القيم المتعلقة بالسن تضع قيودا على اختيار الفرد لشريكه في الزواج.

* دراسة لانديس وادي: وتؤيد هذه الدراسة اعتبار التعليم كعامل من عوامل الاختيار الزوجي من وجهة نظر تجانسيه وكما تؤيد أيضا أن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي وأن الرجال يميلون إلى الزواج بنساء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي.

وقد بينت دراسة لانس وادي، التي أجراها على 330 طالبا وطالبة من الطلبة الذين كانوا في جامعة ولاية واشنطن والذين كانوا وقت إجراء تلك الدراسة متزوجين (1936) أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد ميله أو ميلها إلى تفضيل الزواج من شريك أو شريكة، يكون وصل أو وصلت إلى مستوى تعليمي عال، وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الذكور، ارتفع مستوى تعليم شركائهم من الإناث والعكس صحيح، أي أن هناك ارتباطا موجبا بين مستوى تعليم كل منهما أو ما يسمى بالتناسب الطردي.

* دراسة بيرجيس ووالن: وقد أجريت هذه الدراسة لإثبات ما مدى تأثير التجانس على الاختيار الزواجي واعتباره عامل مهم من عوامله، وتمت هذه الدراسة على عينة قدرها 100 خطيب وخطيبة وقد وجهت هذه الدراسة لمعرفة دور المشاركة الاجتماعية، والسلوك أثناء مرحلة الخطبة، والمفاهيم التي تدور حول الزواج، باعتبارها من

الخصائص الاجتماعية في توجيه عملية الاختيار الزواجي. وبعد تجميع البيانات وتحليلها توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- أن الزوجات المتجانسة تحدث بتأثير العوامل الاجتماعية كالمعتقدات الدينية والسلوك المتأثر بعقيدة دينية معينة، وبيئة الأسرة، والسلوك أثناء الخطبة المبدئية، والمفاهيم والاتجاهات التي تدور حول الزواج، والمشاركة الاجتماعية والعلاقات الأسرية.
- يتضح تأثير التجانس على الخطبة في أن جميع الخصائص التي كانت محل الاهتمام في هذا البحث قد أظهرت من الارتباطات المتجانسة ما لم يكن متوقعا من حيث الدرجة.
- إن درجة التشابه بين الشريكين، كانت أعلى ما تكون في السلوك المتأثر بالدين والمعتقدات الدينية، ثم يليه تأثير الخلفية الثقافية للأسرة.
- على الرغم من أن مدة الخطبة، أقل من مدة الزواج، إلا أنها تعمل على إيجاد تشابه بين الخطيبين في السلوك والاتجاهات وذلك نتيجة الانصهار المتبادل الذي يحدث أثناء الخطبة.

* **دراسة توماس هينت** : حاول هينت في هذه الدراسة أن يحدد دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية، كما تدل عليها المهنة، في اختيارات أفراد جماعة معينة في الزواج، وذلك من خلال الإجابة على سؤالين هامين:

- هل الجماعات المهنية التي تنتمي إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية نفسها، يتزوج أفرادها داخليا؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نتحدث عن الزواج الطبقي الداخلي أو الاضوائي وإذا كان الأمر كذلك فما هي أكثر هذه الجماعات المهنية وضوحا في هذا الشأن؟ وإلى أي درجة؟

- ما هي التغيرات التي حدثت في هذا المجال خلال سنوات الكساد أو الأزمة ؟ وقد أجرى هينت دراسته على عينة من مدينة نوروود ماساشوستس وهي مدينة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم صناعاتها (الصوف، الجلود، الطباعة، الورق، المطاط...) ومرت الدراسة بأربع فترات .

- أ- الفترة الأولى دامت 11 سنة من 1900 إلى 1910 وعينتها 893 زوجة.
 - ب- الفترة الثانية دامت 6 سنوات من 1923 إلى 1928 وعينتها 845 زوجة.
 - ج- الفترة الثالثة دامت 3 سنوات من 1930 إلى 1932 وعينتها 369 زوجة.
 - د- الفترة الرابعة دامت 5 سنوات من 1933 إلى 1937 وعينتها 820 زوجة.
- وقد وجد هنت عند تحليل بيانات الدراسة أن الرجال والنساء والذين ينتمون إلى مكانة اقتصادية معينة كما يستدل عليها بالمهنة، في نوروود قد تزوجوا ممن ينتمون إلى

المكانة نفسها فيما عدا حالات نادرة، وهذا يدل على نسبة عالية من الزواج الطبقي الداخلي، لكنه وجد أن هذه النسبة تتناقص لتصل إلى أقل من 50 % بين العمال نسبة المهرة وغير المهرة.

علما أنه قسم العينة حسب المهنة إلى:

- 1- مهنيون 2 - مالكون ، إداريون وضباط 3 - كتبة أو من في حكمهم في العمال
 - 4 - عمال مهرة و رؤساء عمال 5 - عمال نصف مهرة 6- عمال غير مهرة .
- وقد لاحظت أن الزيجات الخارجية أو الاغترابية (أي خارج المكانة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة كما تدل عليه المهنة) التي حدثت في نورود، تميل إلى أن تكون بين أفراد طبقات اجتماعية متقاربة، أو متلاصقة، أو متجاورة ، لذلك فإن في الزيجات الاغترابية لا توجد فواصل شاسعة بين المكانات الاجتماعية والاقتصادية بين الشريكين، ووجدت كذلك أن سنوات الأزمة لم تؤثر على هذا الاتجاه.

وبعد هذا العرض لمختلف الدراسات التي تتناول دور التجانس في عملية الاختبار الزواجي، سواء كانت تجانسا ثقافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، يتضح لنا بجلاء إن الفرد المقبل على الزواج (سواء كان فتى أو فتاة) يسعى دائما على العثور على الطرف الآخر الذي يماثله في جملة من الخصائص والسمات والتي يتصف بها هو، وهذا في مختلف المجالات، بدءا بالتربية وصولا إلى طبيعة المهنة مرورا بالصفات المورفولوجية والفيزيائية، وهذا اعتقادا منه أن هذا التجانس يحقق له التوافق والاستقرار في العلاقات الزوجية والأسرية ويبعده عن كل ما يثير المشاكل والانقسامات الأسرية، وطبعاً يبقى هذا الاعتقاد نسبياً لكون أن النفس الإنسانية والظروف الاجتماعية غير مستقرة وتخضع لعملية التغيير المستمر، فكم من شخص اختلفت أوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين مرحلة الخطبة ومرحلة الزواج ، ولكن رغم هذا يبقى التجانس من أهم عوامل الاختبار الزواجي.

5-1- ج- نظرية المعيار: (سامية مصطفى الخشاب 1982-83.87) وترجع هذه النظرية إلى كل من كاتز و هيل اللذين حاولا تلخيص عدد من الأفكار النظرية المختلفة في دراسة الاختبار الزواجي فيما اصطلحا عليه بنظرية المعيار، والمعيار هو " نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء" (ابراهيم مذكور 1979-188) .
وبتعبير آخر، الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، هذه الفكرة على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع أن يفعلوه تحت ظروف معينة.

وقد ذهب كاتز وهيل في نظريتهما إلى أن "الزواج معياري" واعتبرا هذا المقولة افتراضا بدءا منه لنظريتهما واستتبطا منه قضايا أكثر تحديدا، حول كيفية أن العوامل المعيارية تؤثر على اختبار القرين، وهي أربع قضايا أساسية.

* إن وجود المعايير في جماعة اجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى أن يتوافق مع التحديدات المعيارية، ففي هذه القضية يعتبر المعيار متغير مستقل، أما السلوك فيمثل المتغير التابع، فالسلوك يكون وفق المعيار.

مثل : الدين أو التعاليم الدينية تمثل المعيار فالسلوك يكون مسائرا لتلك التعاليم.

* إن وجود معايير عن اختيار الشريك يؤثر في الاختبار، ولذلك فإن عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق مع هذه التحديدات المعيارية.

* إن أهمية توافق السلوك للمعايير يكون مرتبطا بمقدار تأثير المعايير على السلوك .

* إن أهمية التوافق للمعايير الخاصة باختبار شريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير.

إنطلاقا من هذه القضايا العامة المحددة لدور المعايير في توجيه عملية الاختبار الزواجي، يمكن أن نصل إلى القضايا الخاصة للمعايير، مثل: الدين، العرق، المكانة الاجتماعية والعمر، وتأثيرها على الاختبار الزواجي، ونلاحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين هذه النظرية ونظرية التجانس التي تطرقنا إليها سابقا.

وقد ركز الباحث بيرما عام 1952 بدراسة تأثير أحد المعايير وهو العرق على الاختبار الزواجي، وتوصل في دراسته التي أجراها بمدينة لوس أنجلوس، أن العرق له قدرة كبيرة في التأثير على وجهة الاختبار الزواجي في بداية الدراسة، ولكنه أخذ في التراجع بمرور الزمن، وقد فسر بيرما ذلك، بأن القانون كان يمنع زواج البيض من الأجناس الأخرى إلى غاية 1949، وفي عام 1959 أقر التشريع عدم السؤال عن العرق عند الزواج، وهذا ما يفسر تراجع تأثير العرق في الاختبار الزواجي.

5-1- د- نظرية القيمة: وتركز هذه النظرية على إبراز أهمية القيم في اختيار الأصدقاء ومنه اختيار شريك الحياة، والقيم تعبر عن "تنظيمات الأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي نوجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها" (طلعت همام- 1984-100) وقد اهتم كومز بالبحث في دور القيم وتأثيرها على الاختبار الزواجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، وأسبغها على الأشياء المختلفة، وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص

معين، نجدها تحنل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي. ونتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقيًا أن الفرد سوف يختار رفاقه بما فيهم شريكة حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه، أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك (حسن الساعتي 2003..174).

من خلال هذا التحليل النظري لدور القيم في اختيار شريك الحياة، يتضح أن هذه النظرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية التجانس، وذلك لأن القيم مستمدة أساسًا من خلال الخبرة الاجتماعية والتأثيرات الثقافية والدينية. وقد قام (حسن الساعتي 2003..174) كومز بدراسة هامة ليتأكد على ما ذهب إليه نظريًا، وقامت دراسته على فرض مفاده، أنه لما كان الوالدان هما المتعهدين الأولين للتنشئة الاجتماعية في حياة أطفالها، فإن معظم قيم هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيمهم. وعلى هذا يمكن أن نتوقع أن التأثير الذي يمارسه الوالدان في عملية الاختيار الزواجي، سوف يكون مشجعًا للتجانس ومتجهًا نحوه، وبهذا تستهدف دراسته فحص نقطتين هامتين يتمثلان في:

- ملاحظة إلى مدى بعد التجانس عاملاً مسيطراً في الاختيار الزواجي .
 - مواجهة مشكلة التفسير فيما يتعلق بالاختيار الزواجي، وذلك بتحليل تأثير المنزل على عملية الاختيار الزواجي .
- وقد أجرى كومز دراسته على 144 من أزواج الطلبة والطالبات في جامعة يوتاه، واستخدم طريقة العينة المنظمة، كما استعمل وسيلة الاستمارة لجمع البيانات. وبعد جمع البيانات وتحليلها توصل كومز إلى النتائج التالية :
- السيطرة عامل التجانس على الاختيار الزواجي، فالشريك يميلان إلى التجانس خاصة في النواحي الاجتماعية حيث وجد تأثير العرق والجنسية والدين وكذلك التشابه في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الزوجين قبل الزواج.
 - تأثير ضغوط الوالدين على توجيه عملية الاختيار الزواجي نحو التجانس، وكما دلت نتائج الدراسة على تأثير قيم المنزل في توجيه الاختيار.

انطلاقاً من نتائج دراسة كومز، يتضح لنا جلياً مدى تقارب كل النظريات الاجتماعية الثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عملية الاختيار الزواجي، فمن التجاور المكاني والتجانس والمعياري والقيمة، يمكن أن نستنتج دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بلورة شخصية الفرد وتركيبته الفكرية وهذا ما يظهر خلال السلوك،

فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر وسلوك الفرد منذ صباه لا يمكن أن يتجاهلها أي عاقل وأن يتجاهل مدى تأثيرها في توجيه التفكير والسلوك، واختياره الزواجي باعتباره كأحد الأفعال الاجتماعية التي يمارسها في مرحلة معينة من عمره. فالفطرة تدفع الإنسان دائما للبحث عن الطرف الآخر الذي يشاركه حياته والذي يحاول دائما أن يكون متنسقا معه ومجانسا له في شتى المجالات وهذا حتى يحقق التوافق والاستقرار الأسرى وبناء أسرة سعيدة.

2-5 النظرية النفسية: وتعرف النظرية النفسية باسم نظرية الحاجات التكميلية، وقد استخدم وينش نظرية الحاجة المكملية في دراسته لعملية الاختيار الزواجي، وقد بلور وينش نظريته في النقاط التالية:

* - في عملية الاختيار الزواجي يسعى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذي يمدد بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا.

* - هناك مجموعة من الحاجات، فمثلا الشخص (أ) له حاجات لتكن (ن)، والشخص (ب) له حاجات لتكن (هـ)، (أ) يسلك سلوكا معيناً بحيث يحقق الحاجات (هـ) بالنسبة ل(ب)، وكذلك الحاجات (ن) بالنسبة له.

* - الحاجتان (ن) و(هـ) للشخصين (أ) و(ب) يمكن أن نقول أنهما يكملان بعضهما البعض في حالتين: - النمط التكميلي الأول: وفيه تكون الحاجات (ن) و(هـ) متماثلة .

- النمط التكميلي الثاني: تكون الحاجات (ن) و(هـ) مختلفة، وفي هذه الحالة تحدث تنبؤات معينة في اختيار كل من الحاجات (ن) و(هـ).

وفيما يخص المبنى، فإن نظرية وينش انبنت على مصطلحين أساسيين وهما:

- **الحاجة:** وتعني حسب ميزي "بأنها قوة تنظم الإدراك الحسي، ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة" (سامية مصطفى الخشاب 1982-88) وتعمل بطريقة من شأنها أن تحول موقفا قائما غير مشبع إلى وجهة معينة.

- **المكملة:** وتراد كلمة إشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها أن حاجات فرد تشبع عن طريق تفاعل مع شخص آخر.

إجراءات دراسة وينش (حسن الساعتي 2003-166...): في سنة 1950 بدأ روبرت وينش في دراسة، هدفها اختبار نظريته عن الحاجات التكميلية في الاختيار الزواجي، وأنطلق في هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

ف1: في الاختيار الزواجي يبحث كل فرد في محيط اللاتقين للزواج بالنسبة له عن ذلك الشخص الذي يمدده بأكثر قدر من إشباع حاجاته.

ف2: في الاختيار الزواجي يكون النموذج الحاجي لكل من الشريكين مكتملا أكثر منه مشابه للنموذج الحاجي للآخر.

وكانت عينة البحث التي أعتمدها تتكون من 25 زوج و زوجة من الشباب الذين لم يمض على زواجهم إلا أقل من سنتين، وكان متوسط مدة الزواج بالنسبة لأفراد العينة سنة واحدة، واعتمدت إجراءات الدراسة على استمارتين واختبار، (أ- استمارة الحاجات، ب- استمارة لدراسة الحالات العاطفية والتطورية، ج- اختبار تفهم الموضوع). وبعد تحليل الاستمارتين والاختبار والذي استغرق وقتا طويلا لدقة وصعوبة الدراسة توصل الباحث إلى أن 66% من الارتباطات قد أبدت فروض النظرية، ولذلك فقد ترجمت النتائج مدى تأثير نظرية الحاجات المكتملة على الاختيار الزواجي.

وتوالى الدراسات بعد دراسة وينش في مجال الحاجات المكتملة منها مؤيدة ومنها ناقدة، وعلى الرغم من ذلك فقد ألفت الضوء على جانب مهم من الجوانب التي تؤثر في عملية الاختيار الزواجي و المتمثل في الجانب النفسي من خلال البحث عن الحاجات المكتملة.

5-3 نظريات التحليل النفسي (حسن الساعتي 2003-187-237...):

5-3-أ - نظرية فرويد: يرى فرويد أننا نبحث أحيانا-عندما نختار شريك حياتنا-عن شريك يشبهنا أو شريك يحمينا، ويختار الصبي والده كموضوع يريد أن يكون مثله، كما أنه يختار أمه كموضوع يجب أن يتلقى منه الرعاية، وعلى ذلك يمكن التمييز بين اختيار نرجسي للموضوع (أي شخص أريد أن أشبهه أو أجعله يشبهني)، وبين اختيار كفلي (أو تكميلي) للموضوع (أي شخص احتاج إليه ليعطيني ما لا أملك كالطعام والحماية... الخ و بذلك يكون اختيار الراشد لشريكه أو موضوع حبه قائما على أساس نرجسي (التشابه) أو على أساس كفلي أو تكميلي في معظمه.

5-3-ب - نظرية الصورة الوالدية: ومن روادها ستروس، وتعتمد في مبدئها على نظرية فرويد مباشرة، حيث تذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، وتذهب هذه النظرية إلى القول بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب و كيف يكره، وكيف يرغب وكيف يحسد وكيف يتجنب وكيف يقبل، ويكون الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، وعادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، و تكون الأم بالنسبة للطفل الذكر -حسب المركب الأوديبى الشهير الذي قال به فرويد- وقد يكون العكس -

طبعاً-، وقد يكون تعلق الطفل يشمل أكثر من شخص والمهم أن الطفل ذكراً كان أو أنثى عندما يكبر فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقات وإحيائها، ويرغب في زوج أو زوجة، يعيد معه العلاقة إذا كانت مشبعة، وإذا لم تكن الخبرات الأولية مشبعة فإنه يرغب في أن يعيش مع الشريك الخبرات المشبعة التي كان يتمنى وهو صغير أن يعيشها وقد حرم منها.

5-3-ج نظرية الشريك المثالي: من رواها كريستنسن، وتقوم هذه النظرية على أساس أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عن ما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه فإنه يلعب دوراً هاماً ومؤثراً في عملية اختيار الشريك، وغالباً ما يحمل كل فتى و كل فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها، وأحياناً ما تكون هذه الصورة واضحة بلامحها في ذهن صاحبها، وأحياناً ما لا تكون واضحة تماماً وأحياناً ما تكون على نحو سلبي بمعنى أنه تتضمن السمات التي لا يرغب الفرد أن تتوافر في شريك حياته.

5-3-د- نظرية الحاجات الشخصية : تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي والتقدير العميق والاعتراف وكثيراً ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين. ويلاحظ أن هذه النظرية تشبه إلى حد كبير النظرية التكميلية في الحاجات، وقد أوضحت الدراسات أن الأنثى تعبر عن حاجاتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها ويبيدي عاطفة نحوها، ويفهم مزاجها وأحوالها ويساعدها في اتخاذ القرارات الهامة ويعطيها الثقة في نفسها ويؤازرها في الشدائد ويعجب بقدرتها، مقابل أن يحتاج الفتى إلى أنثى تخدمه وتقدر ما يرغب في تحقيقه وتتجاوب مع طموحه وتقدره كما هو.

5-3-هـ - نظرية العوامل اللاشعورية: وراندا لورنس كيوبي، تذهب هذه النظرية إلى أن التعاسة التي يخبرها أحياناً الزوجان تكمن في المفارقة التي توجد بين مطالبهما الشعورية ومطالبهما اللاشعورية، وتذهب إلى أنه من الصعب على معظم الناس أن يعرفوا ماذا يريدون من زواجهم وعما يبحثون وإلى ما يهدفون، ويؤثر هذا الخلط في اختيارهم للشريك، ويؤثر أيضاً في التفاعل في الحياة الزوجية ويظهر دور العوامل اللاشعورية في دفع الفرد للزواج بمن يشبهه تماماً أو في اختياره لمن لا يشبهه مطلقاً ويتوقف على ذلك محتويات اللاشعور، ويحدث هذا كثيراً بين العصابيين عندما يختارون

العصابيين مثلهم، علما بأن عصاب الشريك لا يلغي أو يعالج عصاب الفرد بل إنه يضيف عصابا على عصاب ويعقد المشكلة، فليس للعصاب تكميل. ولكن الزوجين العصابيين يمكن أن يستمرا في حياتهما الزوجية ويستمرا أيضا في المعاناة والشكوى، ربما لحاجة لاشعورية إلى هذه الشكوى.

ومثل هذه العوامل اللاشعورية تؤثر على الشاب الذي يبحث ليس على زوجة شريكة ولكن عن أم في شخص الزوجة بسبب عدم نضجه، فإذا ما أوقعه حظه في فتاة غير ناضجة أيضا وتبحث ليس عن زوج شريك ولكن عن زوج أب، إذن فكل منهما يبحث عن شيء يفتقده ويأمل أن يجده عند الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن هناك دائما قدر من الشعور الأبوي والأموي في أي علاقة بين الرجل والمرأة إلا أنه عندما يصبح هذا الشعور التلقائي، هو الهدف اللاشعوري الرئيسي والمسيطر في الزواج فإن أيا من الشريكين يعارض هذا الدور الوالدي الذي يحاول الآخر أن يرغمه على القيام به (أم-أب) وينجم عن ذلك شعور كل منهما بأن مشاعره قد جرحت فيستاء من الآخر، ويضجر منه دون أن يعرف سببا لاستيائه وضجره. ونهاية مثل هذا الزواج هو الفشل والطلاق أو استمرار التعاسة والشفاء.

وعلى هذا فإن الاختيار الزواجي حسب نظرية العوامل اللاشعورية وفي أحد جوانبه عملية من أصعب وأخطر الخطوات التي على الإنسان أن يتخذها في حياته، وهي ليست ناشئة من أن عليه أن يختار شريكا يناسبه في العادات والاهتمامات والمشارب ويتوافق معه، بل ربما كان عليه أن يختار شريكا يجهل عنه كل أهدافه اللاشعورية التي تحدد مصير اختياره، ولذا يكون من المهم جدا أن ينال الفرد أو يحقق قدرا من الاستبصار بدوافعه الشعورية واللاشعورية حيث أن هذا هو السبيل إلى حسن الاختيار الذي يناسبه.

وبعد هذا العرض -ولو كان مقتضيا- لمختلف النظريات التي تناولت الاختيار الزواجي بالدراسة، اتضح لنا أن موضوع الاختيار الزواجي موضع اهتمام علمي النفس والاجتماع، كما تجلى لنا أن هناك عوامل كثيرة ومتعددة ومتداخلة تؤثر على توجيه عملية الاختيار الزواجي، وهذه العوامل تتوزع على الجوانب الثقافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية في حياة الإنسان وهذا ما يجعل الاختيار الزواجي مرحلة مهمة في حياة الفرد بقدر ما هي خطرة في تحديد الأسلوب الحياتي الذي ينتج بعد الزواج ومصير العلاقات الزوجية والأسرية، وفوق هذا يتضح مدى فقر المجتمعات العربية والإسلامية إلى أبحاث تهتم بهذا الموضوع وفق البينية المجتمعية العربية والإسلامية .

4-5 - الاختيار الزوجي والثقافة : نتناول تحت هذا العنوان طريقة وتحديدات الاختيار الزوجي في بعض الأنماط الثقافية المجتمعية حديثها وقديمها، من حيث مجال وأسلوب ممارسة الاختيار الزوجي، وهذا من منطلق اعتبار الثقافة أنها -حسب سوروكين- "مجموع كل شيء يخلقه أو يعد له النشاط الشعوري أو اللاشعوري، لاثنين أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أو الذين يؤثر أحدهم في تحديد سلوكهم" (محمد السويدي 1991 - 64) وبتعبير آخر أكثر شمولية وأكثر عمق، أنها "المحيط الفكري والسيكولوجي والاجتماعي الذي يكتنف الوجود الإنساني في المجتمع، ويزوده بالخبرة المعرفية والسلوكية، التي تشكل طباعة وشخصيته" (مالك بن نبي 1984-42). وباعتبار الثقافة والمجتمع من المتلازمات التي لا يمكن الفصل بينهما، فإننا سنستعرض بعض الأنماط الثقافية المتعلقة بالمجتمعات البدائية والخاصة بالاختيار الزوجي وهذا من منطلق عدم إمكانية تفسير الأنماط الحديثة بتجاهل الرواسب الثقافية والحضارية القديمة أو بالقفز على التاريخ، وبعدها نتطرق إلى الاختيار الزوجي في الثقافة الأمريكية باعتبارها الثقافة المهيمنة والأكثر انتشارا في العالم، وبعد ذلك نغوص وبشيء من التفصيل في وجهة نظر الدين الإسلامي في أسلوب وطريقة ممارسة الاختيار الزوجي في الحياة الاجتماعية، وهذا من منطلق اعتبار الدين الإسلامي نظام اجتماعي أكثر منه طقوسا وشعائر، وباعتباره نمطا من الأنماط الثقافية الأكثر ثباتا، وقدرته المميزة في الربط بين عالمي الغيب والشهادة، وتقديمه نموذجا مجتمعيًا يتخطى حدود الزمان والمكان - يحقق للإنسان رقيا في مختلف مجالات الحياة.

6-1 - الاختيار الزوجي في الثقافات البدائية (حسن الساعتي 2003...70-74): وفي هذا نأخذ نموذجين من المجتمعات البدائية، وهما قبائل البارورو في فنزويلا وشعب الهوتنتوت الذي أقام في جنوب غرب إفريقيا.

*- الاختيار الزوجي في البارورو: استقرت قبائل البارورو جنوب شرق جبال الأنديز في فنزويلا وسكنوا منطقة خصبة حول نهر متدفق، ومارسوا الصيد والقنص والجمع، وقد قسمت الأعمال بين الرجال والنساء، فاهتمت النساء بالجمع أما الرجال فبالصيد والقنص. أما في ما يخص النظام الزوجي في قبيلة البارورو فإنه يتم بطرق خاصة - ومنها الاختيار الزوجي-، إذ عندما يبلغ الفتى سن الزواج ويرغب فيه، فإنه يتحدث مع والده في هذا الأمر، فيأخذه والده إلى الشامان وهو الرئيس الديني، والذي يبصره بمسؤوليات الزواج ومتطلباته، ثم يذهب به الشامان نفسه إلى أحد أخواله (الفتى)، الذي يختار له بدوره (الخال) إحدى بناته لتكون له زوجة، وينتقل بعد ذلك الفتى ليعيش

في بيت خاله، ويصبح منذ ذلك الحين مسؤولاً عن العمل والقنص والصيد من أجله، وهو بهذا يأخذ مكان أبناء خاله الذين ينتقلون بدورهم ليعيشوا في معسكرات زوجاتهم. وللفتى الحق في الزواج مرة واحدة، أن قبائل البارورو يتبعون في ذلك نظام الزواج الأحادي من خلال طريقة تزويج الفتى في قبيلة البارورو ويتضح أنها تعتمد على نظام الزواج الخارجي أو الاغترابي الذي يحتم على الفتى الخروج من عشيرته والزواج من إحدى بنات خاله والتي تقيم بعيداً عنه، بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلوب الوالدي أو الأسري في الاختيار الزواجي، إذ أن الخال هو الذي يمارس عملية الاختيار لابن أخته الذي سيقوم معه بعد تزوج إحدى بناته. وهذا الأسلوب في الزواج يجعل الأسرة (الممتدة) في قبائل البارورو أكثر تماسكاً و يوطد العلاقات الاجتماعية ويجعلها أكثر اتصالاً .

*- الاختيار الزواجي في الإسلام : اهتم الدين الإسلامي اهتماماً كبيراً بمؤسسة

الأسرة كمقوم من مقومات المجتمع باعتبارها المحضن الأساسي الذي ينتج الأفراد المؤهلين لبناء المجتمع، وطبعاً فالأسرة لا تقوم إلا بالزواج لذلك كان من القضايا التي أسهبت الشريعة الإسلامية في شرحها و توضيحها وذلك من خلال سن قوانين تؤطرها وتحميها من الانتهاكات.

والزواج في الإسلام سنة اجتماعية جعلها الله ليحمي بها وجود الإنسان، وراحة ومودة ورحمة للإنسان، "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" سورة الروم ، الآية 21 ، والزواج في نظر الإسلام هو الوافي من كل الانحرافات الخلقية التي تخلق فجوات كبيرة في المجتمع، تهدد كيانه وتفض أسسه، وهو الحامي لكرامة الإنسان قبل وجوده، ومن هنا كانت للزواج أهمية بالغة في حياة الإنسان المسلم، الذي يبحث له عن دور في هذا الوجود المعقد، ليحقق به وظيفة الاستخلاف المناطة إليه، ومن ذلك كان البحث عن شريك الحياة يكابد مشاق التكليف، أمراً لا مناص منه، وإنما هنا في حديث عن الأخيار الزواجي وهو موضوع موضع الزواج والأسرة .

يعد الاختيار الزواجي من الموضوعات التي جاءت في حقها نصوص كثيرة ومتنوعة تؤكد أهميتها وتضع معايير ومقاييس لتحقيق له النجاح وللزواج وللأسرة بصفة عامة، وكانت هذه النصوص مركزة حول تحديد دائرة الاختيار وأسلوب الاختيار، والصفات التي يجب أن تتوفر في شريك الحياة ليكون أهلاً لهذه الشراكة.

أ- دائرة الاختيار : لقد أباح الإسلام التعدد الزواجي، إذ سمح للرجل بالارتباط بأربع زوجات في نفس الوقت على أقصى تقدير، وقد اشترط في تعدد الزوجات العدل و القدرة

على استثناء كل الحقوق من نفقة وسكن ... إلخ، وقد جاء في الآية « و إن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث و رباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت إيمانكم ذلك أدنى أنى ألا تعولوا» سورة النساء ، الآية 03، و أصل الزواج في الإسلام هو الزواج الأحادي وإنما أجاز التعدد كحل لبعض المشكلات كعقر المرأة أو مرضها ، و في الحروب التي تكثر فيها النساء ... إلخ، و قد اهتم الإسلام بنظام التحريم اهتماما كبيرا، و حدد أطره والدائرة التي ينبغي للفرد أن يختار فيها، و قد جاء في الآية الكريمة تحقيقا لتلك الدائرة « حرمت عليكم أمهاتكم، وبناتكم، وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم و بنات الأخ، وبنات الأخت، وأمهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ ، وأخواتكم من الرضاعة، وأمهات نسائكم، وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن، فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم، وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم، وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف، إن الله غفور رحيم » سورة النساء ، الآية 23 و فوق نظام التحريم فقد حبيب الإسلام الزواج الاغتراضي على الاضوائي لما له من فوائد تتعلق بتوسيع العلاقات الاجتماعية وغيرها ...

ب- أسلوب الاختيار: مزج الإسلام في ممارسة الاختيار الزواجي بين الأسلوب الذاتي والأسلوب الأسري، إذ أنه جعل من أسس وأركان العقد الصحيح في الزواج، الرضا بين الطرفين (الزوج والزوجة)، والولي (ولي المرأة). فالإسلام سيتوجب أن يتعرف كل من الرجل والفتاة على بعضهما البعض بحي لا يترك الأمر للمصادقة العمياء ، ولا يتحقق الزواج إلا بالرضا الكامل الذاتي من الطرفين دون ضغط أو إكراه. وإذا كانت حرية الرجل في الاختيار الزواجي لا غبار عليها، فإن الإسلام أعلى من مكانة المرأة ومنحها حقوقا لازمة لها بحكم الشرع، ويتصدر هذه الحقوق حرمتها في اختيار الزوج قبولاً أو رفضاً، لما يترتب على ذلك من توفير عوامل الاستقرار والسعادة النفسية بين الزوجين، فعن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: (الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، و إننها صمتهها) (خالد عبد الرحمن العك- 1999-215)

ولم يترك الإسلام حرية اختيار الشريك دون ضوابط، و قد جعلها في المعايير والسمات التي يجب أن تتوفر في الطرف الآخر، و قد كانت هذه المعايير مبنية في أساسها على التجانس الديني والأخلاق الفاضلة، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلعمهم- : " تتكح المرأة لمالها وجمالها وحسبها ودينها فعليك بذات الدين تربت يداك" وفي حديث آخر " من نكح المرأة لمالها وجمالها حرم مالها وجمالها، ومن نكحها

لدينها رزقه الله مالها وجمالها" (أبو حامد الغزالي 1987-60). فالمعايير التي يشترطها الإسلام في تحقيق اختيار زواجي سليم ومنه بناء أسرة متماسكة وسعيدة ترتبط بالجوانب الخلقية والنفسية والثقافية أكثر مما ترتبط بالجوانب الاقتصادية والمرفولوجية، وهذا لأن أساس توطيد العلاقات الأسرية يرتبط بالتفاهم والتشاور والتوافق النفسي وذلك لا يتحقق إلا باختيار امرأة أو رجل على جانب كبير من الأخلاق و التربية الدينية السليمة جاء في حديث للرسول - صلعم - : " لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن يطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء خرقاء ذات دين أفضل" (رعد كامل الحبالي-1994- 23) ولا يعني هذا إغفال الجوانب الأخرى. وكما للمرأة فإن للرجل شروط يجب أن تتوفر فيه حتى يكون أهلاً لبناء أسرة متماسكة، وقد اختصر العلماء معيار اختيار الرجل كشريك للحياة في مصطلح الكفاءة، وهي أن يكون الرجل كفئاً للزوجة في كل القيم التي يعتز بها الناس في حياتهم خاصة بالنسبة للمكانة الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوج مقارنة بالزوجة يضعف مكانته كرب للأسرة، وقد تهز من قوامته وتكون سبباً في تفكك العلاقات بينهما فيما بعد، والكفاءة هذه تضم الدين والخلق والمكانة الاجتماعية والاقتصادية...

وبعد هذا العرض المقتضب يتضح لنا جلياً اهتمام الإسلام بعملية الاختيار الزواجي لما له من تأثير على حياة الأسرة، وقد حدد لها الشرع شروطاً ومعايير حتى تتم على أحسن وجه، كما أعطى نوع من الحرية للفرد في ممارسة عملية الاختيار الزواجي تحت ضوابط شرعية عامة. وعموماً فإن الاختيار الزواجي هو ممارسة نفسية اجتماعية تخضع للمتغيرات الزمانية والمكانية، كما يتأثر بمختلف الظروف التي تسير حياة الإنسان كالثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجعل هذه العملية مميزة من مميزات كل مجتمع وكل عصر .

وخلاصة القول أن الاختيار الزواجي عملية مهمة جداً في حياة الإنسان وهي المحدد الأساسي لمصير العلاقات الزوجية والأسرية، لذا لا بد من الاهتمام به كممارسة اجتماعية، وكدراسة علمية حتى نتمكن من تحقيق بناء أسر سعيدة متوافقة ومستقرة، ومنها بناء مجتمع متماسك متطلع إلى المستقبل بخطى ثابتة ومتينة .

5-5- الاختيار الزواجي وأثره في بناء العلاقة الأسرية:

5-5-1 - مفهوم التوافق الأسري : يعتبر التوافق من أهم الركائز التي يجب على البناء الأسري الارتكاز عليها وهذا لمواجهة أي مشكلة تقف في طريقه، والتوافق كمصطلح

يستعمل لدى معظم العلوم ولكن بمفاهيم مختلفة ومتباينة، وتستعمل أيضا مصطلحات أخرى لتدل عليه، كالتكيف، الرضا، التكامل... الخ. ففي المعجم الفلسفي نجد أن هناك استعمال واستخدام لمفهوم التوافق بمعنى التكيف، إذ جاء فيه ما نصه "يستخدم هذا اللفظ (التوافق) بمعنى التكيف على الإطلاق، ولكن يحسن قصره على نوع من التكيف الاجتماعي أو من العلاج النفسي الذي يقتضي من الشخص - حين يواجه مشكلة خلقية أو يعاني صراعا نفسيا - أن يغير من عاداته واتجاهاته لكي يتلاءم مع الجماعة التي يعيش في كنفها" (إبراهيم مذكور- 1978- 57)، فمن خلال هذا المفهوم يتضح أن التوافق يعبر - مجملا - على التكيف النفسي والاجتماعي، ومن هنا أصبح يطلق على عمليات التكيف التي تحدث داخل الأسرة خاصة التكيف الاجتماعي بين الزوج والزوجة بالدرجة الأولى ثم بين الزوجين (الأبوين) والأبناء بالدرجة الثانية، يطلق عليها بالتوافق الزوجي أو التوافق الأسري.

والتوافق مفهوم يشير في أصله إلى وجود علاقة منسجمة مع البيئة، تتضمن القدرة على إشباع معظم حاجات الفرد وتلبية المطالب البيولوجية والاجتماعية، والتي يكون الفرد مطالبا بتلبيتها. وعلى ذلك فالتوافق يشمل كل التباينات والتغيرات في السلوك والتي تكون ضرورية حتى يتم الإشباع في إطار العلاقة المنسجمة مع البيئة (علاء الدين كفاي 1999- 429) ، وكما أسلفنا الذكر، فإن التوافق يحدث على مستويين، على المستوى النفسي والذي يشير إلى التوازن بين الوظائف المختلفة للشخصية وعلى المستوى الاجتماعي الذي يعني أن ينشئ الفرد علاقة منسجمة مع البيئة التي يعيش فيها. وباعتبار الأسرة محيطا اجتماعيا، فإن كل أعضائها يسعون إلى تحقيق التوافق في ما بينهم، وهذا الذي يولد ما يسمى بالتوافق الزوجي أو الأسري، والذي هو نمط من التوافقات الاجتماعية التي يهدف من خلالها الفرد إقامة علاقات منسجمة مع قرينه في الزواج، وهو يعني، أن كل من الزوج والزوجة يجدان في العلاقة الزوجية ما يشبع حاجاتهما الجسمية والعاطفية والاجتماعية، مما ينتج عنه حالة من الرضا الزوجي الذي يستخدم أحيانا كبديل لمصطلح التوافق الزوجي" (علاء الدين كفاي 1999- 430).

ويمثل التوافق أو التكيف النتيجة الإيجابية للتفاعل بين طرفي الزواج، وهو ضروري لإحداث التوازن الاجتماعي والنفسي داخل الأسرة، وذلك لأن الأطراف الفاعلة وهما الزوجان، في أغلب الأحوال نشأ كل واحد منهما في ظروف تختلف عن الظروف التي نشأ فيها الآخر، وذلك من حيث:

- اختلاف الخصائص بين كل طرف.

- تميز شخصية كل واحد منهما عن الآخر.
- تنوع أنماط السلوك والقيم والطباع بينهما .
- اختلاف الخلفية الاجتماعية والثقافية والبيئية والعائلية.
- اختلاف التكوين الجسماني والعاطفي.

هذا الاختلاف والتنوع يمكن أن يتولد منه النجاح والسعادة في الحياة الأسرية وذلك إذا ما تحقق التوافق المطلوب تحقيقه بين الزوجين. و" لكي يتحقق التوافق لزوجي، على كل زوج أن يعمل على تحقيق حاجات وإشباع رغبات الطرف الآخر، وأن يشعره بهذه المشاعر الإيجابية، وبأنه حريص على سعادته وهنائه وأنه لا يدخر وسعا في عمل كل ما يشيع البهجة في نفسه، وعمل كل ما يمكن عمله لتستمر مؤسسة الزواج قائمة مؤدية لوظائفها للزوجين وللآخرين وللمجتمع.

وعادة ما يبكون تحقيق التوافق الزوجي ميسورا إذا كان من الزوج والزوجة يحتفظ بعاطفة إيجابية نحو الآخر، وإذا لم يصادف الزوجان صعوبات شديدة وأزمات حادة في حياتهما تتحدى استقرارهما وبقائهما كزوجين، في هذه الحالة فإن التبادلية تعمل عملها لأن كل زوج سيدرك ما يفعله الزوج الآخر في سبيله ومن أجله وبالتالي فهو يعمل كل ما في وسعه لتحقيق حاجات الطرف الآخر الجسمية والنفسية والاجتماعية مما يدعم اتجاه الطرف الآخر للسير في نفس الاتجاه، وبدرجة أكبر من الحرص على تحقيق السعادة الزوجية التي في ظلها يشعر كل منهما بالسكن والمودة والرحمة (علاء الدين كفاي 1999-431).

5-5-2 - عناصر التوافق الزوجي : تتميز الحياة الأسرية والزوجية بتنوع الميادين التي يتفاعل فيها الزوجان، وهذه الميادين تشمل جميع جوانب الحياة (العاطفية، المادية، الجنسية، الثقافية ...) ومن هنا كان من الضروري على الزوجين لتحقيق التوافق ونشاند السعادة، أن يكون تكيفهما شاملا لجميع تلك الميادين والجوانب التي يتفاعلان فيها. ومن ذلك فإن للتوافق الزوجي عناصر أساسية تعمل على استمرار الحياة الزوجية وبناء السعادة الأسرية بصفة عامة، ويمكن تلخيص هذه العناصر في النقاط التالية (احمد يحي عبد الحميد.....58 - 63) :

* **التوافق العاطفي:** ويعني التوافق العاطفي أن يشعر كل زوج نحو الآخر بشعور الحب والمودة والتقدير والارتباط النفسي والعاطفي، ويتحقق ذلك من خلال تقبل كل طرف للآخر بجميع مزاياه وأخطائه دون نفور أو رفض أو تعالي أو تحد، وأن تكون الصلة بينها قائمة على الثقة والاطمئنان دون الشك أو الغيرة أو القلق، ومواجهة المشكلات

والعوارض التي تواجه الأسرة على أنها مشكلات طبيعية تتعرض لها الحياة العادية كل يوم في جميع الأسر الإنسانية.

وإذا ما هبط مستوى العلاقات العاطفية، وانهار الترابط العاطفي إلى الحد الذي لا يمكن أن تقوم معه حياة أسرية، بل تصبح الحياة غير متوافقة وغير قادرة على التكيف، هنا يحدث الصراع، وتصبح الحياة الزوجية آلية، ليس فيها إحساس بالسعادة، وتتعدّد العلاقات إلى درجة الشعور بالحاجة للتخلص من هذه الحياة بكل وسيلة ممكنة، وهنا يحدث الهجر والانفصال، أو الطلاق، ومما يترتب عليه من توتر ومشكلات وتفكك في الأسرة يؤثر بالتالي على البيئة الاجتماعية التي يحياها أفراد الأسرة.

* **التوافق الجنسي:** الإشباع الجنسي هو أحد الدوافع التي يسعى إلى تحقيقه الفرد بالزواج، حيث أن الزواج هو السبيل المشروع للوصول إليه، وهو الطريق الذي يقره المجتمع ويقبله، ويرفض أي إشباع جنسي خارج إطار الزواج الشرعي. والتوافق أو التكيف الجنسي يتوقف على عوامل كثيرة ومتنوعة منها:

- التربية الجنسية التي يتلقاها كل من الطرفين.
 - درجة الإشباع التي يحققها كل منهما في علاقتهما الزوجية.
 - اللياقة الجنسية من حيث التكوين الجنسي والنفسي.
 - عدم الأنانية وإيثار النفس.
 - التفاهم المشترك وتقدير كل منهما للآخر.
 - تعديل السلوك لإرضاء كل طرف للآخر.
- وعموما تبقى الثقافة والتربية من أهم الأسس التي يجب الاعتماد عليها في تهيئة الفرد للحياة الزوجية والأسرية، وكيفية التعامل مع الطرف الآخر.

* **التوافق المادي:** إن الأمور الاقتصادية والمالية من الأهمية بمكان في الحياة الزوجية والأسرية، فإذا كان التوافق العاطفي والجنسي لهما ظروفهما العامة الخاصة بهما، فإن الأمور الاقتصادية والمالية هي المعاملات الواقعية بين الزوجين وأطراف الأسرة، فهي دائمة ومستمرة، حيث لا يتوقف طلب الإشباع المادي من مأكّل ومشرب وملبس وخدمات مختلفة لا يمكن التغاضي عنها، ولا تسير الحياة بدونها.

ولكل فرد حاجات ومتطلبات وطموح في مستوى الإشباع الذي يسعى للحصول عليه، والمطالب الاقتصادية والمادية شديدة الإلحاح على الأسرة وبخاصة بالنسبة لرب الأسرة الذي يتحمل عبئ التكسب وتوفير الدخل والمورد، وأيضاً يتحمل عبئ الإنفاق والموازنة بين مطالب الحياة المختلفة.

وحيث أن طموح الأفراد لا حدود له، يسعى الإنسان دائماً للمزيد من الإشباع وبالتالي يتحمل المزيد من الإنفاق، وإذا لم يتم التوافق في الاتجاهات الانفاقية، وإذا لم يحدث إدراك لقيمة الموارد التي تحصل عليها الأسرة، ومدى ما يمكن أن تصل إليه هذه الموارد من إشباع وقدرة على المواجهة، فعندئذ تبدأ مشكلات التوافق الاقتصادي والمادي في الظهور بين الزوجين وأفراد الأسرة، ويظهر الصراع والمشكلات الاقتصادية، مما يثير الاضطرابات الأسرية، ويبدأ الشعور بالحرمان وعدم الحصول على الإشباع لدى كل من يسعى منهم للإشباع ومن لديه يفوق قدرة الأسرة الإشباعية.

ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى عدم التوافق المادي في الأسرة ما يلي:

- إسراف الزوج أو الزوجة.
 - سوء التقدير والموازنة بين المداخيل والمصاريف.
 - تقديم المطالب الشخصية على مصلحة الأسرة.
 - زيادة طموحات الأفراد على قدرات الأسرة المادية.
 - تفضيل الكماليات على الضروريات والاهتمام بالمظاهر.
 - الشعور بالنقص ومحاولة تعويض ذلك بالظهور بمظهر لا يتناسب وإمكانيات الأسرة.
 - التقليد الأعمى في محاولة إثبات الذات على حساب مطالب الأسرة.
 - الخوف من المستقبل والحرص الشديد مما يؤدي إلى الحرمان وسوء السلوك والبخل.
- وهذه الأسباب وغيرها، ما لم تعالج بصورة تتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية للأسرة فإنها تخلق مشكلات أسرية واقتصادية، ويصبح التفاهم والرضا والقناعة صفات لا بد من توافرها بين أفراد الأسرة الواحدة، من أجل تحقيق تكيف وتوافق اقتصادي أسري تعيش فيه الأسرة بما لديها، وتسعى إلى تحقيق المزيد بطرق شرعية.
- من هنا فإن توافق الأسرة مع إمكانياتها في حدود ما يتوافر لها من دخل وموارد مالية، بما يحقق لها إشباعاً معقولاً، على أساس من الشعور بالمسؤولية. والقدرة على تحقيق الموازنة السليمة بين المتطلبات والالتزامات المادية تقي الأسرة من الانهيار، ويحول بينها وبين الصراع أو الاضطراب الذي ينعكس على أفرادها، ومدى توافقهم مع الأسرة وتكيفهم مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، كما أن عدم إدراك هذا وتحقيقه يؤدي بالزوج أو الزوجة أو الأولاد إلى الانحراف والجريمة والهروب إلى بيئة أخرى تحقق لهم الإشباع المادي، وما لهذا التصرف من أثر سيئ وخطير على الأسرة والمجتمع.

* **التوافق الثقافي:** لكل من الزوجين انتماء أسري يختلف عن الآخر، ومهما كان التقارب بينهما فإن هناك اختلافات في مستوى ونمط العلاقات الأسرية، وتكمن هذه الاختلافات في النقاط التالية:

- العادات والتقاليد.
- القيم الاجتماعية والزوجية.
- المستوى الاقتصادي.
- السلطة الأبوية.
- أسلوب التربية والتنشئة الاجتماعية.
- تباين الاتجاه والسلوك وأسلوب التفكير.
- مستوى التعليم ... الخ.

إلى غير ذلك من أشكال التباين والاختلاف التي يؤمن بها كل من الزوج والزوجة، وتؤثر على مستوى الاتفاق الذي يمكن أن يقوم بينهما. فخلفية أي من الزوجين الثقافية تؤثر في حياتهما المشتركة وقد يعوق اختلاف توافقهما الثقافي استمرار الحياة الزوجية والأسرية. وعلى هذا يمكن القول بأن التكيف والتوافق الثقافي المنشود بين الزوجين للتقارب والتسامح وبالإقرار بالقيم والاتجاهات المشتركة في حياتهما هو من الأمور الضرورية اللازمة لتحقيقها في الحياة الأسرية والزوجية.

ويلاحظ على العناصر الأربعة التي تناولناها في عملية التوافق التي يجب أن تكون داخل الأسرة وخاصة بين الزوجين، أنها تمثل محاور الدوران في العلاقات الأسرية والزواجية وأنها المنبع الأساسي الذي تنبثق منه المشكلات الأسرية. فالجوانب المادية والعاطفية والثقافية والجنسية تمثل في حقيقتها لب الحياة الزوجية وعوامل مفصلية في تحديد نمط العلاقات الأسرية. لذا كان من الضروري الاهتمام بها والتركيز على إحداث العملية التوافقية على مستواها بالدرجة الأولى وذلك عن طريق تحقيق مستوى من الإشباع فيها، بحيث يؤمن لكل عضو من أعضاء الأسرة الأداء الأحسن للدور المناط إليه والخاص بالمركز الذي يحتله.

بالإضافة إلى هذه العناصر التوافقية، فإن عملية التوافق داخل الأسرة لا يمكن فهمها وتحديدها إلا من خلال ثلاثة محاور أساسية، هذا حسب ما ذهب إليه علماء الاجتماع وعلى رأسهم **جيسي برنارد**، وهذه المحاور هي (سنة الخولي -1990-210):

- درجة أو مضمون أو طبيعة الاختلاف بين الأطراف (الزوج والزوجة).

- درجة أو مضمون أو طبيعة تبادل الآراء والأفكار بين الأطراف.

- نوع العلاقة السلبية أو الإيجابية بين هذه الأطراف.

فالاختلافات يمكن أن تكون نسبية أو قد تكون مطلقة، أما الاختلافات النسبية فتسمح بالأخذ والعطاء والرد والمساومة والتفاوض، أما الاختلافات المطلقة فهي لا تسمح بأي درجة من الاتفاق لوجود اختلافات أساسية في الرأي.

وينطوي تبادل الآراء والأفكار على التفاعل بالضرورة، ولهذا يعتبر عاملا بالغ التعقيد في العلاقات الزوجية، ويتجلى في صور عديدة، فيكون شفهيًا أو غير شفهي، واضحا أو غامضا، مؤديا إلى علاقات وثيقة أو إلى فرقة دائمة أو مؤقتة.

ويعتبر نوع العلاقة البعد الرئيسي الثالث للتوافق، فالزوج المحب الصديق لا يتوافق آليا مع زوجته لأن الحب (فقط) يجعل الاتصال بينهما أسهل، ولهذا فإن نوع العلاقة التي تتمثل في المودة والمحبة والعاطفة تؤدي إلى نتائج تختلف كثيرا لو كانت بغضا أو عدا أو كراهية.

ومن أجل هذا كله يميل كثير من الدارسين في ميدان الأسرة إلى اعتبار أن هذه الأبعاد الثلاثة (الاختلافات، تبادل الآراء والأفكار، ونوع العلاقة) لها أهمية كبيرة في فهم عملية التوافق.

5-5-3- الاختيار الزوجي وتحقيق عملية التوافق: يرتبط التوافق الزوجي بعملية

الاختيار الزوجي ارتباطا وثيقا من حيث الأسلوب والمعايير التي بني عليها الاختيار سواء عند الذكر أو الأنثى.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف يمكن ربط التوافق الزوجي بعملية الاختيار الزوجي التي يقوم بها الفرد في بداية الأمر؟ وللإجابة على هذا السؤال نقيم عملية إسقاطية للمعايير والأسلوب الذي يتم به الاختيار الزوجي على العناصر الأساسية المحققة للتوافق الزوجي والأسري.

* فالتوافق العاطفي يتم بناؤه في حقيقة الأمر قبل الزواج وبالضبط في عملية الاختيار، فالحب - كما تكلمنا عنه سابقا - هو عاطفة متبادلة بين طرفي الزواج، وهي أساس التوافق العاطفي وحديثنا عن الحب لا نقصد به ذلك الحب الرومانسي المصنوع من ضباب الأحلام والأمانى والمثالية، وإنما نقصد به ذلك الحب العقلاني المتبادل بين الطرفين والمبني على تبصير كل طرف بحقيقة الطرف الآخر، والذي يساعد على استكمال البناء الأسري ورص العلاقات الزوجية قبل الأسرية.

ويتدخل الحب في تحقيق عملية التوافق لأنه يحقق إشباعا مهما وأساسيا في العلاقات الزوجية ألا وهو الإشباع العاطفي، والذي يمثل عاملا مهما في تحقيق التوافق الزوجي والأسري.

وليس معنى هذا أن الحب هو كل شيء في التوافق الأسري والزوجي، إذا أن الاندفاع نحو الزواج بغير زاد سوى الحب يؤدي إلى مخاطر اجتماعية وشخصية ما يظهر في كثير من حالات الفشل والطلاق، فالمجتمع الأمريكي الذي يقوم فيه الزواج على أساس العاطفة والحب، ولا يتعرض فيه الشاب إلى ضغوط من والديه أو أسرته ليتزوج ممن يحب، ومع ذلك ترتفع فيه نسبة الطلاق، حيث إن نسبة تترأوح بين 30% و 35% (علاء الدين كفاي 1999-432 من المتزوجين يطلقون، وهذا يعني ببساطة أنه ليس بالحب وحده تسير سفينة الزواج بسلام لتصل مرفأ الأمان.

وعليه فإن الاعتماد على أسلوب الاختيار الزوجي الحر المبني على أساس عاطفة الحب كمركب وحيد لتحقيق التوافق الزوجي أو السعادة أو الرضا في الحياة الزوجية، لا يؤمن الوصول بسلام إلى الغاية المنشودة إلا بتدخل عوامل أخرى أساسية تتركب معايير الاختيار الزوجي السليم.

* أما التوافق الثقافي فإن أسسه تؤسس في عملية الاختيار الزوجي، فالثقافة بمفهومها الواسع الذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف ومختلف السلوكيات والمعتقدات، تتركب وتؤسس نمط حياتي أسري وفق البنية المجتمعية السائدة، ومن هنا كان للاختيار الزوجي والذي يحدث نوع من التقارب بين ثقافة الزوجين دور في إحداث التوافق الأسري والزوجي.

وعملية الاختيار الزوجي في هذا المجال تتحكم فيها طبيعة معايير الاختيار أكثر مما يتحكم فيها أسلوب الاختيار، وهنا يتركز الحديث عن الكفاءة عند الزوجين وهي معيار أساسي في عملية الاختيار الزوجي لتحقيق عملية التوافق الثقافي.

فوجود درجة من التكافؤ في الأسر الأصلية للزوجين يقلل من تباين الزوجين في عادات التفكير وأساليب السلوك والمزاج والأذواق التي يتشربها الزوجان من أسرهما، إذ ليس من قبيل الصدفة أن نجد الزوجين المتدينين أكثر استقرارا وهذا نتيجة المشاركة في أهداف وقيم عامة تنبثق عن العقيدة كما أن زواج الفلاحين الذي يرتبط بتقاليد وقيم مشتركة أكثر توافقا من زواج لا تجمع أهداف خارجية مشتركة. فعندما يتفق شخصان

من ناحية الميول والأهداف المشتركة العامة يستطيعان تحقيق التكيف المتبادل عن شخصين تتعارض وجهات نظرهما وفلسفتهما في الحياة.

ولتحقيق التكافؤ بين الزوجين أعلى الإسلام القيم الدينية والخلقية على القيم الأخرى كالجمايلية والمادية..،

وقد روى الترميذي حديثا عن رسول الله - صلعم - يقول فيه: "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير"، فمعايير الاختيار للزواج لها تأثير كبير على تحقيق مستوى التوافق الثقافي داخل الأسرة وبالضبط على مستوى العلاقات الزوجية.

* وفيما يخص التوافق المادي، فإن اختيار الزوجة الصالحة التي تسهر على الحفاظ على توازن الأسرة المادي يدعم التوافق المادي في الأسرة، فالزوجة غالبا ما تكون محور الدوران في العلاقات الأسرية، وهذا ما يجعل توزيع الاحتياجات الأسرية وفق المداخل التي تتحصل عليها الأسرة من صلاحيات الزوجة بالدرجة الأولى في أغلب الأسر في المجتمعات الحديثة، ومن ذلك فعلمية الاختيار الزواجي لها النصيب الوافر في تحقيق التوافق المادي في الأسرة، وهذا من خلا الارتكاز على المعايير السليمة في عملية الاختيار، وقد قالت العرب قديما: لا تنكحوا من النساء ستة: لا أمانة، ولا منانة، ولا حنانة؛ ولا تنكحوا حداقة، ولا براقية، ولا شداقة." (ابو حامد الغزالي 1987-61) فالأمانة هي التي تكثر الأنين والتشكي وتعصب رأسها كل ساعة. وأما الحداقة فهي التي ترمي إلى كل شيء بحدقتها فتشتميه وتكلف الزوج شراءه. وأما البراقية فهي المرأة التي تغضب على الطعام فلا تأكل إلا وحدها وتسنقل نصيبها من كل شيء...،

وعموما فإن الاختيار السليم الذي يقوم به الفرد في اختيار قرينه يتدخل بشكل كبير في تحقيق عملية التوافق في نمط الحياة الزوجية والأسرية، لذا يجب الاهتمام بعملية الاختيار الزواجي خاصة من جانب المعايير التي ينبني عليها.

5-6 - الاختيار الزواجي وعلاقته بالاستقرار الأسري:

5-6-1- الاستقرار الأسري: يعتبر الاستقرار الأسري من الأهداف الرئيسية التي يصبو إلى تحقيقها كل من الزوجين على مستوى النسق الأسري، والاستقرار يمثل حالة التوازن التي تسود مؤسسة الأسرة والعلاقات الزوجية، وتشمل حالة التوازن هذه جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية، كالجوانب العاطفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وبعبارة أخرى يعني التوازن داخل النظام الأسري "الموازنة بين أجزائه ومركباته المتناسقة خصوصا الموازنة بين النظام والبيئة التي يوجد فيها" (دينكن ميتشل ... 88)

ومن ذلك فإن الحديث عن الاستقرار الأسري هو حديث عن النسق الأسري. يتشكل النسق الأسري من خلال عملية الزواج، التي تحدد شبكة العلاقات والأدوار، ويؤكد راد كليف براون على أن نسق الزواج تتولد عنه شبكة من العلاقات تعد بمثابة موقف جديد، يشكل تربة ملائمة لتولد توترات وصراعات، وهنا البناء الاجتماعي (الأسرة) يطرح تلقائياً مكانزمات لتجنب حالة الصراع والتوتر، وهذه المكانزمات تتمثل في علاقات التجنب والتحاشي وغيرها. فعلى سبيل المثال يكون التجنب من جانب الجيل الأول تجاه الزوجين أو أحدهما، لأن الاحتكاك بينهم يولد صراعا، خاصة بين الزوجة والحماة، وبذلك يلاحظ أن البناء الاجتماعي يطرح مكانزما، ليخلق مسافة بين الأشخاص الذين قد يولد اتصالهم صراعا، ويخفف هذا التجنب أو ينتهي تماما عندما يستقر الزواج أو تلد الزوجة الطفل الأول، إذ يعد ذلك شاهدا على حدوث حالة التلاؤم في البناء. وقد أكد راد كليف براون كذلك على دور العناصر الأساسية الكامنة في العلاقات الاجتماعية ودورها الرئيسي في توزن النسق الأسري واستقراره.

أولها عنصر أساسي في العلاقة هو العاطفة الشخصية، خاصة في العلاقة بين الأقارب، عن طريق الدم أو المصاهرة.

ثانيها عنصر المعاشرة، وهو يشير إلى القواعد السائدة بالنسبة إلى السلوك الخارجي، وتقوم هذه القواعد بتحديد أفعال رمزية معينة تعبر عن جانب مهم في العلاقة بين شخصين.

ثالثها ويتمثل في العنصر الشرعي والمتعلق بالحقوق والالتزامات، ويقصد به تلك العلاقات التي تتحدد بالنظر إلى الحقوق والواجبات. فحينما يكون هناك واجب، تكون هناك قاعدة توجب على الشخص أن يتصرف بطريقة معينة. والقاعدة قد تكون إيجابية تحدد الأفعال التي يجب أن تنجز، أو سلبية تفرض تجنب القيام بأفعال معينة.

من ذلك يتضح دينامية النسق الزواجي (الأسري) فهو عرضة للاستقرار عن طريق التوازن، وعدم الاستقرار عن طريق الانحراف وعدم التوازن. ويتم اكتشاف ذلك في رأي راد كليف براون عن طريق اتباع خط منهجي يقوم على تجريد الواقع، بمعنى تكوين تصور مثالي للبناء الاجتماعي وخصائصه وحاجاته وميكانزماته وعملياته. ويستعان بهذا التصور في دراسة الواقع واكتشاف أي انحراف عن هذا النمط المثالي وميكانزماته تجاوزه. وذلك على أساس أن النسق يتكون من مجموعة المعايير والأعراف وأنماط السلوك، وأن الانحراف عما هو محدد كمعيار يمدنا بمقياس هام عن حالة التوازن والاستقرار أو اللاتوازن وعدم الاستقرار في النسق.

إلى جانب هذا المنظور الذي ينظر إلى الاستقرار الأسري على أنه عملية تحدث نتيجة تكامل بين العناصر الأساسية المكونة للنسق الأسري وذلك بإضفاء التوازن فيها وفيما بينها. هناك منظور آخر يربط الاستقرار الزوجي والأسري بنوعية الزواج.

فمفهوم نوعية الزواج تزداد أهميته باعتباره مفهوما يتسم بالطابع الشمولي فهو يحوي في طياته مفاهيم الرضا والسعادة، توتر الدور، الصراع، الاتصال، التكامل والتوافق الزوجي. ويركز هذا المفهوم على إبراز كافة متغيرات تقييم العلاقة الزوجية، بحيث تشبه هذه العملية مدرجا توضح درجات التفاعل الزوجي ونجاحه الوظيفي. ويقع على أقصى طرف المدرج نوعية الزواج المرتفعة، التي ترتبط بأحكام تشريعية جيدة، واتصال ملائم ودرجة عالية من السعادة الزوجية والتكامل، وبالتالي ارتفاع مستوى الرضا الناتج عن العلاقات المتبادلة. وعلى طرف المدرج الآخر نجد انخفاض نوعية الزواج مما يؤثر على الاستقرار الزوجي والأسري (علياء شكري وآخرون : 1992- 55 - 57).

ومن خلال ذلك يتضح أن الاستقرار الزوجي أو الاستقرار الأسري هي ضرورة للحفاظ على تواجد النسق الأسري، وترتكز هذه العملية بالأساس على ثلاث عناصر رئيسية وهي: العاطفة، التفاعلات الاجتماعية والحقوق والواجبات. فهذه العناصر بقدر حدوثها وتواجدها بالصورة الإيجابية تحقق الاتزان والاستقرار في النسق على العكس إذا حدثت بصورة سلبية، فإنها تخلف للتوازن والاستقرار.

5-6-2- مظاهر عدم الاستقرار الأسري: يسود النسق الأسري عدة مظاهر سلبية تشير من قريب أو بعيد على عدم استقراره وتوازنه، وتحدث هذه المظاهر في حالة غياب العناصر الأساسية السابقة (العاطفة، التفاعل الاجتماعي، الحق والواجب)، وأبرز مظاهر عدم الاستقرار تتمثل في النزاع أو الصراع، الهجر والتهديد بالطلاق.

* **الصراع:** ويمثل الصراع أو النزاع حالة مرضية تصيب النسق الأسري وذلك في حالة حدوث فروقات بين أعضاء النسق تؤدي إلى التوتر والانشقاق، سواء ما تعلق منها بالجوانب الثقافية أو الاجتماعية أو العاطفية أو المادية، وسنرى ذلك لاحقا.

* **الهجر:** وهي حالة انفصال غير معلنة، حيث يتم هجر الزوج لفراس زوجته وعدم الاهتمام بها خاصة في العلاقات الجنسية، وهذه الحالة تؤدي إلى انكسار في الطوق الأسري وإلى حالة من عدم الاستقرار في النسق الأسري.

* **التهديد بالطلاق:** فتهديد الزوج زوجته بالطلاق مظهر رئيسي من مظاهر عدم الاستقرار، فالتهديد بالطلاق يعني التهديد بإنهاء العلاقة الزوجية وبتهديم النسق الأسري.

5-6-3 - الاختيار الزوجي و الاستقرار الأسري: يعتبر الاستقرار الأسري من أهم الغايات التي يصبو إليها كل مقل على تكوين بناء أسري، وكل من هو يعيش في كنفه أو كل من أسسه... الخ. والسؤال الذي نطرحه هنا هو ما علاقة أو ما دور الاختيار الزوجي في إحداث الاستقرار الزوجي أو الأسري؟

ففي الحقيقة أن الاستقرار الزوجي أو الأسري تتضافر في تحقيقه جملة من العوامل والعناصر، وهي جملة وتفصيلا ترتبط بالثقافة، العاطفة، الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية... فهذه الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية، تحقق الاستقرار في حالة توظيفها بصورة إيجابية في التفاعلات الأسرية. والربط الذي يمكن أن نربط به الاختيار الزوجي بالعناصر التي تحقق عملية الاستقرار الأسري، هو أنه في الغالب أن ممارسة عملية الاختيار الزوجي بصورة سليمة يمثل التوظيف الإيجابي لتلك العناصر. فمثلا العوامل الثقافية التي تؤثر بشكل كبير في عملية الاستقرار وذلك بتقارب ثقافة الزوجين وميولهما ورغباتهما، تتحقق بالأساس في عملية التعارف بين الزوجين قبل الزواج حيث يتم التعرف على الميولات والرغبات والاتجاهات التي تحكم كل طرف، ومن ذلك يتم إحداث التوافق بينها إن كانت متباعدة إذا أريد الارتباط والزواج، وعملية التعارف هذه هي بالأصل لب مرحلة الاختيار الزوجي. ومن ذلك فإن التوافق أو الاستقرار الأسري له ارتباط بشكل أو بآخر بعملية الاختيار الزوجي التي يمارسها الفرد قبل الزواج.

5-6-4 - الاختيار الزوجي و علاقته بالصراع الأسري :

يعتبر الصراع من أهم المواضيع الأساسية المتناولة في علم الاجتماع، حتى أن هناك نظرية كاملة تفسر التحولات والتغيرات الاجتماعية على أساس الصراع. والتي تسمى أحيانا بالنظرية الماركسية. فالصراع حقيقة واقعة لا يختلف فيها اثنين، ولكن الاختلاف حول هذه القضية يكمن في اعتباره حالة صحية أم أنه حالة مرضية. من هذا الاختلاف تكون اتجاهين نظريين كبيرين في النظرية الاجتماعية المسرة للعلاقات الاجتماعية، من حيث الطبيعة والنشوء والتطور، وهما الاتجاه الصراعى والاتجاه البنائى الوظيفي، فالأول يرى أن الصراع هو أساس التطور والنقد، فيما يذهب الاتجاه الثانى إلى اعتبار الصراع حالة مرضية وعامل من عوامل التخلف، وإنما التكامل والتعاون هو أساس التطور والحركة الاجتماعية. وللتوفيق بين هذين الرأيين المتناقضين والمتطرفين في آن واحد، ظهر رأي ثالث يذهب في تحليله لعملية التطور على مستوى العلاقات الاجتماعية إلى أن البعد الأساسى في التفاعلات الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة هي سنة

التدافع التي تتركب من الصراع والحوار في آن واحد، وسنة التدافع هذه تتضمن التعاون والتكامل دون فقدان الذات، وكذا الصراع دون إلغاء الآخر والقضاء عليه، ومرجعية هذه السنة الاجتماعية من القرآن الكريم في قوله تعالى : "ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا..." سورة الحج : الآية 40.

وعموما فإن المنطلق الذي ننطلق منه في تحليلنا لعلاقة الاختيار الزواجي بالصراع الأسري هو اعتبار الصراع حالة مرضية، وعامل من عوامل هدم البناء الأسري ومشكل من المشاكل الأسرية التي تؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وعلى النمو السليم للأطفال في البيت الأسري.

5-6-4-1- مفهوم الصراع الأسري : الصراع كما يذهب إليه كثير من الباحثين هو "عبارة عن عملية اجتماعية وموقف يحاول فيه اثنين أو أكثر من الكائنات البشرية أو الجماعات أن يحقق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الآخر من تحقيق ذلك ولو اقتضى الأمر القضاء عليه وتحطيمه"(مصطفى عشوي 1992 177) ، أما الصراع الأسري والذي يحدث عادة بين الزوج و الزوجة ويتعلق بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، خاصة فيما يرتبط بأداء الأدوار المرتقبة من كل عضو داخل الأسرة حسب المركز الذي يحتله، إذ أن أي اختلال في الأدوار الأسرية يؤدي إلى إحداث نوع من الضرر على مستوى النسق الأسري الذي بدوره يؤدي إلى ظهور ظاهرة الصراع والنزاع داخل الأسرة. والصراع يحدث نتيجة قصور في الأداء هنا أو هناك سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو في الحقيقة لا يمكن انتفاؤه من الحياة الأسرية والزواجية، وتتحقق أهداف الصراع من هدم وتدمير وتفكك في حالة عدم القدرة على تقبل المواقف العارضة والتغلب عليها، وإيجاد حالة من التوازن بين درجات الحرمان والإشباع، وبين صراع الاحتياجات والإمكانات المتاحة بما ينعكس على بناء الأسرة واستمرارها...

وكثيرا ما تقترن الحياة الأسرية بالكثير من ضروب الصراع، وقد يكون الصراع حادا عنيفا يظهر فجأة ثم لا يلبث أن يخفت، أو أن يكون ظاهرة مزمنة، وقد يتخذ طابعا خفيا مستترا، وقد يصبح علنيا مكشوفاً... والمهم في ذلك الغاية والنتيجة التي ينتهي إليها الصراع. فقد يكون تعبيراً عن مواجهة تؤدي إلى التوافق والتكيف، أو قد يكون وسيلة عنيفة للتفاهم يعقبها الصلح والتوافق وقد يكون عامل هدم يؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى انحلال الأسرة، وهذه الحالة من أضر الحالات التي يخلفها الصراع الذي إن لم تراع فيها

أبجديات التفاعل الأسري في تحقيق أدنى شروط التوافق والتقارب بين العناصر الفاعلة في الأسرة.

فالصراع الأسري عملية اجتماعية لا يمكن إنكارها، وهو يحدث في أغلب الأسر بصورة أو بأخرى وبدرجات متباينة، فهو ينتقل من الصراع البناء الذي يتجلى في مختلف المواقف الأسرية كالصراع الذي يحدث من أجل تغيير بعض القيم والسلوكيات السلبية على مستوى العلاقات الأسرية، ويصل إلى الصراع الهدام الذي نهايته تفكك الرابطة الزوجية وانحلال البناء الأسري.

5-6-4-2 - أنماط الصراع الأسري (سامية مصطفى الخشاب 140 - 142): يمكن تصنيف

الصراع الأسري إلى ثلاثة أنواع :

***الصراع مختلط الدوافع:** هذا النوع من الصراع كثير الحدوث في التفاعلات الاجتماعية، وفي هذا الشكل من الصراع يرغب أحد الأطراف المتصارعة أن يحقق أو يجني فوائد من الطرف الآخر، ولكنه لا يرغب في تحطيمه أو هدمه كلياً لأن كلا من طرفي الصراع يرغب في استمرار العلاقة بينهما.

وقد حدد فيليب بريكمان مفهوم الصراع مختلط الدوافع أنه "عندما يكون كل طرف من أطراف الصراع يحركه نوعان من الدوافع: دوافع التعاون حول الاهتمامات المشتركة، ودوافع المنافسة للمشاركة في الموارد التي يجب أن تقتسم".

فهذا النوع من الصراع يحقق نوع من الحركية في العلاقات الأسرية، إذ أن تواجد دوافع التعاون والمنافسة في موقف واحد يحقق تغييراً في نمط العلاقات الأسرية دون الإخلال في توازنها، أو في انحلالها. وهنا يمكن أن نستبدل مصطلح الصراع بالتدافع وهذا أوضحناه في بداية هذا المبحث.

***الصراع الموقفي:** ولتوضيح هذا النوع من الصراع نشير إلى دراسة حالة تعكس لنا هذا الشكل من الصراع، والحالة كالآتي:

يعيش زوجان حالة من الصراع تؤرق حياتهما، فقاما بعرض حالتها على أحد معالجي المشاكل الأسرية في الوصف التالي:

الزوج يشكو من إهمال زوجته لشؤون المنزل، وقضاء كل وقتها في القراءة ومشاهدة التلفزيون، ومطالبتها لزوجها أن يخصص جزءاً من وقته لرعاية الأطفال. أما الزوجة فتشكو من زوجها أنانيته واهتمامه بنفسه.

وقد اقترح المعالج على الزوجة أن تقبل دورها كزوجة وأم، وأن تتوافق مع أمومتها وأن تكف عن تركها لمسؤولياتها عن المنزل والأولاد كما دعا الزوج أن يظهر مزيداً من

الاهتمام والحب لزوجته. وانصرف كل من الزوجين، ولكن هذا النصح لم يؤت ثماره واستمر الصراع قائماً بين الزوجين.

توجه الزوجان مرة ثانية إلى مستشار آخر. وقد أوضح المستشار بعد سماع شكوى كل من الزوج والزوجة، أن الصراع القائم بين الزوجين هو صراع موقفي، ومعالجته تكمن في تغيير الموقف، وليس في مطالبة الأفراد بالتكيف مع الموقف.

فقد حاول المعالج الوصول إلى جذور المشكلة فوجد أن الزوجة تعاني من مشكلة عدم استكمالها لدراساتها، ولذلك فهي تقضي معظم الوقت في القراءة ومشاهدة التلفزيون، لذلك فإن تقصيرها في مسؤوليتها الأسرية لا يرجع إلى كسلها أو كرهها لزوجها. لذلك رأى المعالج أن مطالبة الزوجة بأن تتكيف مع مسؤوليتها الأسرية وأن تتوافق مع دورها كزوجة ليس حلاً للصراع، وإنما الحل هو تغيير الموقف وأن تستكمل الزوجة دراساتها ولذلك دعا الزوج إلى ضرورة مساعدة زوجته لاستكمال دراساتها.

ومن هذه الحالة يتضح لنا أن الصراع الموقفي والذي تعيشه الكثير من الأسر يجب أن يعالج بتغيير الموقف الذي يسبب الصراع وليس بالتكيف معه.

* **الصراع الأساسي:** المقصود بهذا الصراع هو الصراع الذي ينشأ بين الزوج برغبة أحدهما في تغيير قواعد و معايير العلاقة الزوجية بعد أن عاش في ضل هذه القواعد والمعايير فترة من الزمن. فالصراع يكون أساساً عندما يشتمل على نضال من أجل تحقيق ما ينبغي أن تكون عليه القواعد التي تحكم العلاقة الزوجية.

فالزوجة قد تقبل في بداية حياتها الزوجية أن تكون تابعة للرجل، والرجل هو صاحب السلطة والقرار في الأسرة، ولكن بعد انقضاء فترة من الزواج يزداد وعي الزوجة بحقوقها، وتبدأ في مراجعة نفسها وترفض دور التابع، وتطالب بالمساواة بينها وبين زوجها ومن هنا ينشأ الصراع بينهما، هذا الصراع هو صراع الزوجة مع المعايير والقواعد التي تحكم العلاقة وتهدف إلى تغييرها.

كما يظهر هذا الشكل من الصراع أيضاً عندما يكسر أحد الزوجين القواعد الأساسية التي يرسمها المجتمع للعلاقات الزوجية، ومثال ذلك: عندما يهب أحد الزوجين ثروته للفقراء رغبة منه في مشاركة هذه الطبقة، فهذا التصرف يؤدي إلى صراع أسري أساسي، لأن المعايير والقواعد في المجتمع تقرر أن ثروة كل من الزوجين من حق أفراد أسرته. وحرمان أفراد الأسرة من الثروة هو كسر للقواعد المتعارف عليها.

كما أن ارتكاب أحد الزوجين لعلاقات جنسية غير مشروعة لا يقرها المجتمع يؤدي إلى ظهور صراع أساسي لأنه متعلق بخرق القيم والقواعد السائدة في المجتمع. ومن ذلك

فإن الصراع الأساسي ناتج عن اختراق للمعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع، بالإضافة إلى محاولة تجاوز الأدوار المناطة لكل عضو من أعضاء الأسرة، وعليه فإن الصراع الأساسي يحتاج إلى معالجة فورية حتى لا تتفاقم الفجوة بين الزوجة والزوج، وتسير الأمور بذلك إلى الانحلال الأسري.

5-6-4-3 - مجالات الصراع الأسري:

* **الصراع بين الأدوار والدور المتوقع في الحياة الأسرية:** يتضمن الزواج وكذلك العلاقات الأسرية كغيرها من العلاقات الجماعية القيام بأدوار معينة، ويعتبر الشعور بالإحباط والصراع الذي يدور حول القيام بالأدوار المختلفة في حياة الأسرة من العوامل الأساسية في تصدع هذه العلاقات.

وأساس مشكلة صراع الدور هو حالة التناقض التي يتميز بها، وذلك لأن نفس الاستجابة قد تحمل في طياتها الثواب والعقاب. فمثلا الزوجة شديدة التدين التي تستجيب لتوقعات زوجها بالذهاب معه للنزهة في أماكن تحول بينها وبين القيام بشعائر العبادة يمكن أن تنتهك توقعاتها وتوقعات الآخرين. إذا تحمل الاستجابة لتوقعات الزوج في طياتها العقاب والثواب، والثواب هنا من الزوج والعقاب من نفسها، وذلك من خلال شعورها بالتحريم الذاتي نتيجة لانتهاكها لدورها الآخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجد أحد الزوجين نفسه في صراع نتيجة لاختلاف التوقعات عن الدور الذي يجب أن ينهض به، فالزوجة الشابة يمكن أن تكتشف أن توقعات زوجها تختلف عن توقعات أمها وحماتها عن كيفية أداء دورها كزوجة. وفي حالة توافق الزوجة مع توقعات الزوج فإنها بذلك تخالف توقعات الآخرين، ويبدو أن هذا الصراع وفي هذا المستوى (مستوى الدور) يستعصي على الحل، وخاصة إذا كان كل فرد يشعر أن توقعاته هي الصحيحة وفي بعض الأحيان يشعر الفرد بأنه في حاجة إلى أداء دوره بطريقة معينة ترضيه هو شخصيا بغض النظر عن متطلبات الآخرين (سنة الخولي 1990-54).

فصراع الأدوار من أهم العقبات التي تقف أمام ترتيب العلاقات الأسرية والزواجية، فالمرأة والزوجة والأم هي مصطلحات تطلق على شخص واحد بحسب الدور الذي يقوم به والمركز الذي يحتله، وكذلك بالنسبة للرجل والزوج والأب. ويعني هذا أن دور الزوجة مثلا يختلف عن دور الأم، وإذا حدث هناك اضطراب في أداء الدور فإنه يترتب عن ذلك اختلال في توازن الأسرة ككل وهذا ما يخلق صراع على مستوى العلاقات الأسرية، والذي يؤدي إلى انحلال عقدة الزواج إذا لم يعالج بالطريقة السليمة.

* صراع اختلاف الثقافة والميول: عندما ينتمي أطراف الزواج أو الأسرة إلى أصول ثقافية متباينة ويخضعان في حياتهما لمعايير وقيم اجتماعية مختلفة، يصبح هذا الاختلاف أو التباين مصدرا لكثير من الصراعات والتوتر. ففي المجتمع الريفي حيث يسود التجانس بين الأهالي نلاحظ أن الفرد يتزوج عادة من فتاة شبت في القرية وتشربت بأفكار ومعايير المجتمع، ومن ثمة فإن الموقف الزواجي لا يسمح بنمو صراعات حادة بين المعايير والقيم الأساسية. فالصراع الذي نشير إليه وخاصة الذي يبدو في علاقات الجماعة الأسرية يعتبر نتيجة مباشرة لأنماط الثقافات المختلفة في المجتمع الحضري الحديث، وتشير الدراسات إلى أن الإقامة والاستقرار في المناطق الريفية يعتبر عاملا إيجابيا في التوافق الزواجي في الريف، على العكس من الزيجات التي تتم بين الريفيين ممن يهاجرون إلى المدينة. كما أدت الحركة الاجتماعية الأفقية والعمودية إلى زيادة فرص الزواج بين أشخاص ينتمون إلى ثقافات متباينة ويختلفون من ناحية العادات والتقاليد والميول الشخصية، وتظهر حدة الاختلافات الثقافية وتنعكس آثارها عندما ترتفع مكانة الأسرة أو الفرد أو تنخفض في السلم المهني أو المرتبة الاجتماعية (محمود حسن 1967-215)

ومن الدراسة المقارنة التي أجراها لوك بين الزيجات السعيدة وبين المطلقين، أشار إلى أهمية توفر الاتفاق بين الزوجين حول ميول أساسية معينة. وقد أكد بصفة خاصة على أهمية اتفاق وجهات النظر بصورة مستمرة أو على الأقل في أغلب المواقف حول تنظيم الميزانية وعناصر الإنفاق، وأساليب الترفيه، والعقيدة الدينية والحب المتبادل، والعلاقات الجنسية، وأساليب التعامل مع أهل الزوج وأهل الزوجة، وكمية الوقت الذي يقضيانه معا، وآداب المائدة، ومراعاة التقاليد الاجتماعية والتمسك بها، والاتفاق حول أهداف الزواج وأغراض الأسرة. وتتضمن هذه العوامل مع المنطق العام إذ أنها تحدد المجالات العامة للتكامل في الحياة الزوجية (محمود حسن 1967-215)

فالاختلافات الثقافية والميولات بين الزوجين يؤدي إلى صراع مستمر ودائم، وهذا النوع من الصراع من أخطر الصراعات على مستقبل الأسرة، لأنه يتعلق بشخصية وعقلية ونفسية الفرد، إذ من الصعب على الفرد أن يتنازل عن مقوماته الثقافية والميولية في مختلف المواقف الصراعية، لذا كان من الأجدر لتفادي هذا النوع من الصراع التركيز على عملية معايير الزواجي قبل الزواج.

* صراع النواحي العاطفية (مصطفى الخشاب 1985-230): إن فتور الناحية العاطفية أو اشتدادها كثيرا ما يؤدي إلى ظهور الصراع في الأسرة، فقد تتغير العطفة الزوجية عند

أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول أو تقصر، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الجفاف لا يستقيم مع طبيعة الحياة البشرية، ويتعارض مع مقوماتها الأساسية في الحب والإخلاص والتعاطف والتودد، وتؤدي إن آجلاً أو عاجلاً إلى وضع حد للعلاقات الزوجية وإنهائها على صورة ما. ففقدان الإحساس بالعاطفة على الأقل بين الزوجين يؤدي إلى نشوء توترات وصراعات تؤثر بشكل سلبي على مستقبل العلاقات الأسرية.

وبالمقابل فإن اشتداد العواطف الزوجية وتآجج الانفعالات المحيطة بها والغيرة وما إليها، تكون سبباً في نشأة وحصول الصراع وزيادة شدته. فالخوف مثلاً الذي تبديه الزوجة على زوجها، المبالغ فيه، خاصة المتعلق بالحياة الخاصة به من جلساته الخارجية وحركاته ونشاطاته...، يجعل الزوج يضيق ذرعاً بزوجته وبخوفها عليه الذي ليس في محله، والذي يولد صراعاً مستمراً ودائماً.

ومن ذلك يمكن القول إن غياب الحب والعلاقات العاطفية في العلاقات الزوجية والأسرية يؤدي إلى حدوث توتر وصراع أسري، كما يؤدي إلى ذلك المبالغة في إبداء عاطفة الحب والغيرة الشديدة، ولتجنب الصراع في هذا المجال على الزوجين التحلي بالوسطية في إبداء عاطفة الحب فيما بينهما، فلا يغيبانها ولا يببالغان فيها.

***الصراع الزوجي والعلاقات الجنسية**(محمود حسن 1967-213): يؤدي التنافر الجنسي في بعض الحالات إلى وجود صراعات وتوترات في العلاقات الزوجية، ومشكلة سوء التوافق الجنسي غالباً ما تظهر نتيجة اختلاف اتجاهات الأزواج والزوجات نحو الاتصال الجنسي وشدة الرغبة فيه. ويرجع التنافر الجنسي عند الزوجين إلى البرود الجنسي عند الزوجة واختلاف الحوافز الجنسية وعدم تماثلها عند الزوجين، وترتبط الحوافز الجنسية المتماثلة بدرجة كبيرة مع السعادة الزوجية، بمقدار ما ترتبط الحوافز المتباينة بالصراعات الزوجية.

ومع هذا لا يمكن أن تعمل العوامل الجنسية في عزلة عن العوامل الأخرى، ويندر أن تكون في حد ذاتها سبباً في تحطيم الحياة الزوجية. وقد وجد كل من بيرجس ولوك وكذلك تيرمان أن الموانع الجنسية كانت تعبيراً ثانوياً عن صراعات نشأت عن عوامل شخصية واجتماعية، ويستدل تيرمان على أن العوامل الجنسية مجتمعة لا يمكن أن تكون العامل الحاسم الوحيد في الزواج ولا يمكن أن تقارن بالاشباع المتعددة الأخرى التي تحققها الحياة الزوجية. ويستنتج بيرجس ولوك أن عامل الجنس يعتبر موضوعاً ثانوياً بالنسبة للعوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية في التأثير على التوافق وحتى في الصراع بين الزوجين. وعندما تظهر العوائق الجنسية وتطفو على السطح باعتبارها السبب الرئيسي فقد تعتبر مجرد تعبير عن توترات نشأت عن صراعات أخرى ترتبط بالجوانب الثقافية والمادية...

***الصراع الأسري والجوانب المادية**: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل في حياة الأسرة، وتشكل الناحية الاقتصادية مجالاً من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها، فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية تجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها مما قد يترتب عليها ظهور صراع بين أفرادها. وقد يكون فقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات والصراعات في العلاقات الأسرية، غذ غالباً ما يكون الدخل الذي يحصل عليه الزوج جزءاً من الصورة التي تحملها الزوجة عن زوجها، وانعدام القدرة على التكسب نتيجة المرض أو البطالة يحجب جزءاً من هذه الصورة ويهز ملامحها، ويضعف روابط الحب بين الزوجين وقد أظهر الواقع وكثير من الدراسات أن الأزمات الاقتصادية العنيفة بطالة الزوج تؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة مشكلات الأسرة، وصراعات وتوترات بين الأعضاء الفاعلين فيها.

وعلى الرغم من ذلك تبقى للعوامل الاقتصادية تأثيرات غير مباشرة في استقرار الحياة الزوجية، ولا يمكن أن تعتبر الأسباب الحقيقية في اضطراب الحياة الأسرية،

فالعلاقات الاقتصادية تعتبر كالعلاقات الجنسية في مرتبة ثانوية بالمقارنة بالعوامل الأخرى كالعلاقات الاجتماعية، والأصول الثقافية والمشاركة الاجتماعية وعلاقة الحب.

وخلاصة حديثنا عن مجالات الصراع الأسري، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

* إن الصراع يتوزع على جميع المجالات التي تتفاعل فيها الأسرة، سواء ما تعلق منها بالجوانب الثقافية أو الاجتماعية أو المادية أو العاطفية...، وهذا ما يؤكد أن الحياة الأسرية كل مركب لا يمكن فصل جانب منه عن جانب آخر والاهتمام بجانب دون الجوانب الأخرى.

* يعتبر الصراع على المستوى الثقافي والميولي للزوجين من أخطر الصراعات داخل النسق الأسري، لأنه يؤثر على باقي الجوانب بشكل أو بآخر، ومنه كان لاهتمام بالتقارب الثقافي بين الزوجين من أولى الأولويات في بناء أسرة متوافقة.

• يرتبط الصراع الأسري باللاتوازن في الأبعاد النفسية والاجتماعية والمادية المكونة للنسق الأسري.

3-4-6-5 الاختيار الزوجي والصراع الأسري: تذهب بعض النظريات الثقافية الاجتماعية في تحليل عملية الاختيار الزوجي، أنه من العوامل الأكثر تأثيراً في التقليل من حدة الصراع والنزاع بين الأزواج هو التقارب الثقافي بين الزوجين، سواء ما تعلق منها بالاتجاهات أو الميول أو الرغبات. وذلك لأن التعارض الثقافي بينهما يؤدي إلى تشكيل نمطين من العلاقات داخل الأسرة الواحدة، هذا وفق ثقافة كل طرف من أطراف الحياة الزوجية. مما يؤدي إلى حدوث نوع من التصادم والصراع بين هذين النمطين، وبذلك فإن التقارب الثقافي والميولي بين الأزواج من الأسباب الرئيسية في إحداث التوازن الأسري من كل جوانب الحياة، وذلك انطلاقاً من أن كل السلوكيات التي تسلك في الحياة الأسرية هي ناتجة عن ثقافة، سواء ما تعلق منها بالجنس أو الاقتصاد أو أسلوب التربية والتنشئة الاجتماعية... الخ.

ومن ذلك فالاهتمام بعملية الاختيار الزوجي وخاصة من حيث المعايير المتبعة في انتقاء الطرف الآخر للارتباط به، يعد من الضرورات التي يجب التركيز عليها وهذا لتفادي أو على الأقل التقليل من حدة الصراع الأسري الذي يفضي إلى الانفصال، والتركيز على معايير التوافق الثقافي من أهم النقاط التي يجب وضعها في لحسابان عند الرغبة في الاقتران.

وكما تشير معظم الدراسات حول الصراع الأسري، أن التعارضات الثقافية والاجتماعية التي تحدث للزوجين نتيجة الانتماء إلى أسرتين مختلفتين من حيث الوضع الاجتماعي

والنمط الثقافي من أهم دوافع النزاع والتوتر في العلاقات الأسرية، ومن ذلك فإن الزواج الداخلي (القرابي، أو الطبقي) يقلل من حدة الصراعات، وإن كان لا بد من زواج خارجي (خارج إطار القرابة وخارج إطار الطبقة) فإن التعارف قبل الزواج حتمية لا بد منها لإذابة تلك الفروقات الثقافية والاجتماعية بالتفاهم بين الزوجين في نقاط مشتركة و إحداث نوع من التقارب في الميولات و الاتجاهات، و لعل الاختياري الزواجي يتضمن في معناه العميق التعارف قبل الزواج.

5-7-علاقة الاختيار الزواجي بالتفكك الأسري: يمثل التفكك الأسري الحالة النهائية لحالات الصراعات الأسرية المختلفة التي لم تستوعب والتي لم تحل على الحالة التي ترضي الأطراف المتصارعة، ويعبر التفكك بجميع صوره عن الحالة المرضية المتعفنة التي لا يمكن علاجها والتي أصابت شبكة العلاقات الاجتماعية الأسرية والزواجية.

ويشير التفكك الأسري إلى كل وهن أو سوء تكيف أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما. ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التي قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وادعى إلى انحلال الأسرة بأكملها مما لو حدث الخلاف بين الأبوين وبين أبنائهما، ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله تختلف في كل حالة. فالخلاف بين الزوجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التي تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد إلى الدرجة التي تفضي إلى انحلال الرابطة بينهما، أما إذا كان الخلاف قائما بين الأبناء ووالديهم فإن الموقف يختلف لأنه مهما زاد الخلاف فن يؤدي ذلك إلى انحلال الأسرة خصوصا إذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين. ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الأجيال تنميه العوام الثقافية وتعمقه عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي، خاصة إذا كانت من النوع السريع والكثيف. فالأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تنشأ في هذه الحالة بين الأبناء ووالديهم تخلق توترا داخل الأسرة، والذي في معظمهم لا يؤدي إلى تصدع الأسرة تماما. ومن هنا فحديثنا عن التفكك الأسري سينصب على العلاقة بين الزوجين التي إن تصدعت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما.

أ - الاختيار الزوجي والتفكك الأسري: من خلال استقراء العوامل المؤثرة في عملية التفكك الأسري يتضح أن هذه العوامل المتوزعة في الجوانب الثقافية، العاطفية، الاجتماعية والاقتصادية... أن أغلبها ترتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة ما قبل الزواج. ومن ذلك فإن التوافقات الثقافية والعاطفية التي تؤثر في استقرار وتماسك الأسرة هي من صنيع عملية الاختيار بالدرجة الأولى، فممارسة الاختيار الزوجي المبني على أساس سليم يؤثر بشكل أو بآخر على نمط العلاقات الأسرية.

فمعظم الدراسات تشير إلى أن حالات الانفصال والتفكك الأسري تتأتى من عدم تناغم الموجات الثقافية والعاطفية بين الزوجين، فالزواج الذي يتم دون موافقة أصحابه بالدرجة الأولى، وأقصد الزوج والزوجة، تحدث فيه نوع من الضبابية في علاقاته إذ أن عدم التعارف قبل الزواج يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالإرباك الزوجي أو اختلال التوازن في التفاعلات الاجتماعية بين الزوجين. هذا في حالة عدم ممارسة الفرد لعملية الاختيار بذاته. أما إذا تم الاختيار بحرية دون مراعاة للمعايير الإيجابية والسليمة في عملية الاختيار، فإن ذلك أدهى وأمر، إذ أن معايير الاختيار السليمة هي التي تقوم بإحداث التقارب بين الزوجين سواء في المجالات الثقافية أو الاجتماعية أو النفسية وحتى الاقتصادية. فمن ذلك يتضح أن أسلوب الاختيار ومعاييره له تأثير على مستقبل العلاقات الأسرية.

وفي ختام حديثنا في هذا الفصل المتضمن لتحليل مؤشرات المشكلات الأسرية، سواء الإيجابية منها أو السلبية، ومدى ارتباطها بالمراحل الأولى للزواج وبالضبط بعملية الاختيار الزوجي. نود أن نشير إلى دراسة هامة قام بها كل من بيرجس ووالين، حيث أعدا في نهاية هذه الدراسة قائمة لعناصر التكيف والتوافق بين الزوجين، حيث تؤكد هذه القائمة على الحاجة إلى التفاهم المتبادل أو الاتفاق العام، والميول المشتركة والنشاط، وتبادل الحب، وتحقيق إشباعات الزواج، وانعدام الشعور بالتعاسة والوحدة، ومعظم هذه العناصر تنشأ من خلال ممارسة عملية الاختيار الزوجي بكل حرية وبطريقة سليمة.

والقائمة التي يقترحانها لقوى النمو والتكامل في مقابل الإحباط والتفكك في العلاقات بين الزوجين هي كما يلي (محمود حسن 1967-194) جدول رقم 3:

نوع العلاقات	النمو والتكامل (التوافق)	الصراع والإحباط والتفكك
<p>(1) العلاقات الودية:</p> <p>الحب والتعلق</p> <p>العلاقات الجنسية</p> <p>العواطف المشتركة</p> <p>الراحة النفسية المتبادلة</p>	<p>الحب المتبادل والتعلق</p> <p>الاستمتاع والإشباع</p> <p>تبادل العواطف</p> <p>الاتفاق</p>	<p>لامبالاة، كراهية ونفور</p> <p>عدم الإشباع</p> <p>عواطف متبادلة</p> <p>الاختلاف</p>
<p>(2) نمو الروابط:</p> <p>التفاعل الثقافي</p> <p>الميول والقيم</p> <p>الالتحام بالمحيط الأسري</p>	<p>الامتصاص والابتكار</p> <p>التعضيد والعمق</p> <p>المتعة المتبادلة في النشاط الأسري</p>	<p>الاصطدام والصراع</p> <p>الضيق والصراع</p> <p>الهروب إلى نشاط خارج الأسرة</p>
<p>(3) الروابط في ديناميتها:</p> <p>اتخاذ القرارات</p> <p>التكيف</p>	<p>المشاركة والديموقراطية</p> <p>التكيف المتبادل</p>	<p>أوتوقراطية أو فردية</p> <p>عدم تكيف أحد الزوجين أو كلاهما</p>

6: تركيبة النسق الزواجي الجزائري

6-1- - أزواج في المجتمع الجزائري:

تختلف قراءات المجتمع الجزائري للزواج تبعاً لزاوجه الرؤية فإن النظر إليه من وجهة نظر الرجل فإنه سيكون " وسيلة الإنجاب الأولاد واستمرار الجنس البشري وتأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث " (82) المحقق خاصة بإنجاب الذكور لذا فإنه يرجع الزواج الداخلي عند اختيار الشريك لتفادي بعثرة الميراث وانقسام الملكية، إضافة إلى انخفاض معدل المشكلات الزوجية والسيطرة عليها أو بالأصح السيطرة على أحد مركبات الزواج أما إذا نظر إلى الزواج من جهة المرأة فإنه المجتمع يعتبره " غاية للمرأة، المرأة العازبة تحديد مهما كان عمرها لينسى لها المشاركة في أحداث المجتمع وتفاعلاته، إذ أن المرأة دون رجل لا وجود لها بالنسبة لأبيها وأخيها.. لذا يجب على المرأة الجزائرية أن تتزوج في أي لحظة وتكرس نفسها كاملة لبيتها " (S. Khodja, 1985 P77)، لذا فهو رباط يجمع بين رجل امرأة يحقق مصلحة لكل طرف وعادة ما يكون يرجح المجتمع الجزائري الاختيار الداخلي لنفس الأغراض وعليه يمكن القول أن غاية الامتداد عند الرجل والحماية عند المرأة ليس غايتين ذاتيين، بل هي غاية المجتمع، كما قد وضع إسقاطه على الرجل والمرأة لأن المنطق الذي يسير عليه النمط الاختيار الوالدي يعكس تفضيل المجتمع الجزائري للرجل بدء من اقرار المجتمع في حق الرجل لسيادة أسرته لضمان السير الطبيعي لبعض التفاعلات الأسرية والفصل في العلاقات والعمليات والتعاملات الاجتماعية بين أعضاء أسرته ذلك باستناد المجتمع إلى تصورات ثقافية عقائدية مقرونة بالدين الإسلامي الذي يقرر مؤكداً على أن " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم... " (النساء، الآية رقم 43)، وثيقي هذه التصورات العقائدية توجه الكثير من سلوكيات الفرد الجزائري بما فيه الاختيار الذاتي.

وبناءً عليه، يمكن القول أن الزواج في المجتمع الجزائري هو غاية الرجل في الإنجاب وكذا المجتمع كله، لأن هذا الأخير هو مجتمع الرجل كما ذكر بوتقنوش، وبالتالي إشباع حاجة الوجود والاستمرار بالدرجة الأولى والأكثر أهمية ثم يليها الحاجة الاقتصادية وفي ثنايا هذه الإشباعات يشبع جزء بسيط من الحاجة النفسية عند الجنسين و المنبثقة من الممارسة الجنسية المستمرة وكذا الغزل والإطراء والمجاملات من الشريك لزوجته القليلة جداً مع ندرة ممارسة مبدأ المهداة، وبالتالي إشباع جنسي

عاطفي متذبذب، ومع ذلك يعتبر الرجل والمرأة الزواج مثمرا وحقق غايته كعملية اجتماعية، خاصة إذا كان الجنين ذكر؛ صحيح أن هذا الفكرة قديمة في تاريخ الأسرة الجزائرية وقد يبدو لأول وهلة أنها ذهبت مع قدوم التغيير الذي خضعت له الأسرة الجزائرية؛ لكن الحقيقة أن هذه الفكرة مازالت برواسبها تؤثر على مجريات عملية الزواج، إذ أن إنجاب الولد يحقق للمرأة إشباع حاجة الانتماء وأن تأخر وجوده يدخلها في دائرة الاهتمام التساؤل والسخرية من أهل الزوج والتأنيب من طرف الزوج علنا أو التلميح حسب درجة وعي الزوج أما هذا الأخير بغياب الولد يشعر أن حلقة اكتمال رجولته مفقودة وهذا التصور ليس ذاتيا تابع من مدركات الرجل الخاصة، قد تتلاشى إذا كسب درجات عملية عالية أو ارتفاع وعيه في الحكمة بل مستمد من وجوده في المجتمع وعلى هذا الأساس يؤكد بوتفنوشت أن " المجتمع الجزائري وجد لأجل الرجل، لذا فهو مجتمع الرجل" (P67 1985 M. boutefnouchet) ومع ذلك لا يمكن تناسي التغيير الذي طرأ على طريقة تفكير الرجل فقد أصبح يظن " أن علاقته الزوجية ستتحسن من منطلق زواجهم إذا أصبح أكثر فرح وحرية، لحصولهن على ثقة أكثر من طرف الزوج بقدراتهن" (P77 1985 S. Khodja)، بمعنى آخر ضرورة التناغم العاطفي الذي لم يعد عبارة عن اتصال جنسي وإنجاب الذكر فقط.

خلاصة لما ورد، يمكن تبني فكرة عن الزواج توصل إليها بوتفنوشت من دراسته للأسرة الجزائرية مفادها أن الرجل والمرأة الجزائريين إذا بلغا سن الزواج يواجهان حالة نفسية - اجتماعية تزج بهما في هوة أول حديها الاختيار المثالي النابع من تصوراتهما، توقعاتهما، رغباتهما الخاصة في إنشاء أسرة مثالية والثاني الاختيار الواقعي المؤطر بالظروف الاجتماعية، الثقافية والقيمة كضرورة الحصول على رضا الوالدين،.. الخ إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية، التي تلعب دور كبير في تسريع أو تبطيء فعاليات الزواج وخال من المشكلات خاصة والمجتمع الجزائري له مرسومه في الزواج تقتضي مبالغ كبيرة، ويرجع هذا الوضع إلى سمه التفاخر السارية بين العائلات.

***Le couple** : يتميز الرجل أي الزوج الجزائري الذي يتميز عن بقية رجال هذا العالم بنيته الثقافية القيمة، المكتسبة منذ اللحظة الأولى لتنشئة الاجتماعية إذ يستقبل الأسرة الجزائرية المولود الذكر استقبال الأبطال، فيفرز هذا الحدث حرارة عاطفية عالية ترفع الأم في مكانتها الاجتماعية إضافة إلى تعزيز هيمنتها على مجالها الأسري هذا يعني أن في مرحلة الحضانه يزداد تقدير الزوج

لزوجته أكثر مما سبق وبعد أن شب يصبح الصديق الرفيق والخليفة للأب - وإن كان السن لا يسمح له بذلك - في البيت والمستشار الخاص في جميع القضايا الأسرية حتى زواج أخته الكبرى وبذلك يحتل مكانة الأم تدريجيا دون أن يتلقى منها مقاومة أو رفض والوارث الأول لمراث الأسرة المادي والمعنوي وبذلك يهيئ الرجل اجتماعيا للسيطرة على فعاليات الأسرة البشرية والمادية واستلام قيادة جماعية جديدة وتحمل مسؤولية الإنفاق على أفرادها، مهما كان عددهم، لذا فإن أتيليو قوديو توصل من دراسته *le sexe interdit* أن الرجل الجزائري " ينال الاحترام بناء على ما يكتسبه وليس تبعا لما يفعله " (*femme d'islam* , p105)، ومن هنا يمكن القول أن نمط التنشئة المتبع في الوسط الأسري الجزائري يؤهل ليكون الرجل الجزائري الرئيس والمحرك الأول للفعاليات الأسرية، كما اكتسبه تصورا يعكس هذه المكانة بعد زواجه وإنشاء أسرة، لذا نلاحظ أن هذا الأخير يغضب لمجرد (***) مشاهدة في التلفاز أو الحياة العادية مواقف تعكس تحكم المرأة في زوجها أو الصراخ عليه أو إحراجه أمام زملاء العمل أو جيرانه أو تستفرد وحدها بسلطة تدبير شؤون البيت والأولاد، وينعت ذاك الرجل " بالديوث "، إذ يشير هذا المفهوم إلى الرجل، الذي تتحكم فيه زوجته وتديره كيفما تشاء وتحط من كبريائه ورجولته في مواقف عديدة فلا يستشعر قوته الفطرية وتستشعر الأمان معه.

في المقابل وضع للرجل الجزائري في أسرته توجد حالة المرأة الجزائرية تعطي كل الثغرات السلوكية الواردة في أدواره ومكانته الاجتماعية إذ أنها رغم التغيرات الذي طرأ على صعيد القضايا الرسمية خاصتها مثل التوظيف نوع الوظيفة الأجور، الترقيات.. الخ، حيث شغلت مناصب وظيفية عالية إداريا وسياسيا نتيجة الاحتكاك المجتمع الجزائري وتنظيماته الرسمية بالمجتمع الدول المعاصر، إلا أن الرؤية المجتمعية الجزائرية للمرأة والأكثر تأثير في القضايا والعلاقات والتعاملات غير الرسمية مازالت محتفظة بالتأطير الكلاسيكي ذا القاعدة بتركا حيث تشغل المرأة المرتبة الرابعة في البيت وتخضع لثلاث أنماط السلطاوية إذا كانت بنت في بيت أبيها ولها السلطة الثالثة إن كانت أم أو زوجة، لذا فهي عادة ما ترغب في الزواج لإجل إكتساب مجال قوي أكثر تأثير ويرجع ذلك الى " اعتبار المرأة معيدة للإنتاج الذي يحفظ نسل الأسرة ويعطي إمتداد لرئيسها" (*ibid*, p95)، ومع ذلك فهي تدرك جيدا أنها ستدخل النسق الزواجي وهي تحت سلطة الزواج، فيفرض عليها نمط معيشي

اجتماعي معين يحدد لها فيه العلاقات والتعاملات وكذا الأشخاص، والأهم أنها مهينة اجتماعياً إلى تقبل تلك السلطة وذا التأطير العلائقي ليس عن رغبة وإرادة وقناعة ذاتية، لأن القضية خصعت إلى المفاضلة بين وضعين لكل منهما امتيازاته وخصائصه من جهة ومن أخرى لأنها رغبة المجتمع الكبير والصغير إضافة إلى وضعها الاقتصادي، حيث أن الرجل مكلف اجتماعياً بالاتفاق عليها، وبالتالي يتطلب الأمر خضوعها، لأنه يختلف جزئياً إذا كانت المرأة الجزائرية عامله أجيرة فإن هذا الإمتياز يكسبها بذوره جزء بسيط من سلطة الزوج فترقي من مصدر معلومات أو منفذ القرار إلى مشترك فيه، كما يفتح لها مجالاً للتعاملات وكذا للعلاقات أكثر من السابق، لكن لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يفتح هذا المجال كثير لأنه ما زال تحت وطأة قيم البتيريركا.

6-2-1 التركيبة الانفرادية السوسولوجية للمجتمع الجزائري: لا يزال الفرد الجزائري يتواصل مع النمط الأسري الكلاسيكي بتصوراته، سلوكاته وممارساته بقيمها، مما ولد عنده عدم إشباع حاجة الشعور بالأمان والاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته، أو يتصور أنه سيصبح كذلك، لذا فإن هاجسه الأول قبل الزواج وبعده هو التفكير في العمل وتحسين مستواه المعيشي، فأصبح هذا الهاجس يحرك نشاطاته ويشغل كل تفكيره، إضافة إلى استغراقه في عمل روتيني متعب ومرهق، ، هذا يعني أننا نبرم حكماً أما على الفرد الجزائري سواء رجل أو امرأة يكن هو تبرير موضوعي لظهوره المستمر بصورة الجاف القاسي في مواقف تقتضي منه نوع من اللين وشيء من الحنان والرقّة من طرف الزوج لزوجته أو العكس، هذا يعني أن تلك الطبيعة ترجع إلى صعوبة الظروف المعيشية طويلة الأمد، التي أحدثت تراكم سوسيو-تاريخي كون تركيبة شخصية الفرد الجزائري، كما أثر ذلك التراكم على منظومة القيم للمجتمع الجزائري شكلاً ومضموناً وممارسة وعلية يطرح تساؤل مفاده ما هي طبيعة العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية ولأجل استنباط إجابة يجب أولاً معرفة ما هي خصائص العلاقة؟

6-3- البناء العلائقي الزواجي داخل الأسرة الجزائرية: يتفاعل الفرد الجزائري بعد زواجه ضمن مدارات تفاعلية جديدة يمارس سلطته وينشط مجال قوته ويحقق بهذا إشباعات نوعية عديدة لذاته ولغيره، وبذلك يصبغ علاقته بزوجه بنوع من الحماية المفرطة والإدراك بمصالح أسرته حتى قبل وجود الطفل، هذا الأخير الذي عادة ما يحل على والديه بعد سنة وإذا تجاوزت الزوجة هذه المدة ولم تلد يطرح الوسط الأسري الكبير

العديد من الأسئلة تربك الزوجين وتدخلهما في دائرة من الخوف والحيرة وخاصة من الزوجة وكذا الزوج إذا ما كان متمسك بها، ذلك مهما بلغ درجات الوعي والعلم عندهما، هذا يعني أن مدركات الزوجة في الأسرة الجزائرية تنشط في اتجاه تعزيز وجودها بمكتسباتها الخارجية لأن مكتسباتها الذاتية أقل قيمة بكثير مقارنة بالنمط الأول، وبالتالي فهي تصبو إلى اكتساب سلطة لأنها تعي جيدا موقعها والمطلوب منها من طرف المجتمع من جهة ومن جهة أخرى، هي تعي أنها لا تملك القدرة على تغيير مسار هذا الوضع، هذا يعني أن القيم الاجتماعية للأسرة الجزائرية لها الدور الأكبر تأثير في توجيه العمليات وتحريكها، إضافة إلى بقاء تأثير السلطات الأولى الام والاب ساريا، خاصة أم الزوج، قائم خلال السنوات الولى من الزواج، حتى وإن كانت الأسرة نووية وبالتالي فإن الزوجة في هذا الوضع تسعى لتأمين نفسها بنفسها، وعادة ما يبدو محاولاتها في شكل صراعات علانية جليلة الملامح تتمثل في شجار، تحديات... الخ، إذا ما تلقت الزوجة مواجهة ممزوجة بالتحدي من طرف أم الزوج التي تحركها تصورات كغفلة الابن عن تصرفات زوجته أو انبهاره بها وبالوضع الجديد الذي دخله بعد الزواج أو ارتباطها الانفعالي القوي بابنها وإن كانت المواجهة خفيفة وتكاد تكون معدومة، يكون صراع القوة على شكل نوبات متواصلة، وهذا في حالة الصراع الباطني أو الخفي، لكن المهم في الوضع الذي دخلته المرأة أنها تعي من جهة أنها تخضع للزوج بشكل مباشر وإلى أمه بشكل غير مباشر، كما أنها تسعى إلى ممارسة حقها في السلطة على أسرتها لتحقيق مصلحتها والمتمثلة في رأسه أسرتها، ومن هنا يمكن القول أن الوعي الفردي أكثر نشاط ووطأة في توجيه التفكير والسلوك من الوعي الجمعي عند الزوجة، في حين ينشط عند الزوج الوعي الجمعي لأنه يعي أن المجتمع يدعم تصرفاته ويزيد من صلاحياته السلطاوية على زوجته ويؤيد معاملته نحوها تأييدا علانيا بنهيا عن التذمر والاحتجاج أو سرا عندما يكتفي بالمشاهدة دون تدخل بحجة أنهما "زوجان" ومن هنا يمكن التأكيد أن قيم الأسرة الجزائرية التبريركا مازالت سارية التأثير على فعاليات البشرية الأسرية المعاصرة وإن بدت الأسرة في شكل نواة- من حيث البناء فقط، لكن من حيث الوظيفة فإن التقسيم الوظيفي للأسرة النواة الجزائرية الممارس فعلا يختلف عنه في النموذج التصوري للأسرة النواة سوسولوجيا، إذ للزوجة عدد من وظائف إضافية اتجاه الحمى والحماة والأهم من وجود هذه الوظائف درجة الإلزام، التي تجعل تلك الوظائف مستمر ومتوازية اجتماعيا. (وكما تعكس الظروف الاجتماعية الآنية للمجتمع الجزائري المعاصر، ومع ذلك فإن التغيير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الجزائرية جرّها إلى تيار الطابع النووي، حيث جعل المرأة تلح علانا على ضرورة الميول العاطفي والتقارب الذهني والفكري

ويرجع ذلك حسب سواعد خدوجة إلى كون "مجتمع النساء حاملا للتصورات الحديثة" (femme d'islam, p31)، في حين يلح عليها الرجل ضمناً لأنه أقل تأثراً بالمحيط الحديث وأكثر ارتباطاً بمجتمعه التقليدي، هذا من حيث الإعلان وكتمان الإلحاح، لكن من حيث ارتفاع درجة الإلحاح عند الفرد الجزائري - رجل وامرأة - عن السابق راجع إلى إدراكهما حاجة العلاقة والحياة الزوجية للإشباع العاطفي، الذي يقل أهمية عن حاجتهما لإثبات الوجود والانتماء والأمان والحاجة الجنسية، هذا إن لم يكن لها الدور البلازمي في تنشيط إشباع تلك الحاجات، لكن السؤال هو ما نوع العاطفة المبلورة في الزوج couple الجزائري الزوجي؟

إذا نظرنا لسبب تزوج الفرد الجزائري، نجد عادة أنه يتزوج لتفادي تجاوزه سن الزواج أو خوفاً من الكبر والزوال، هذا يعني أن الحب يأتي بمستويات لاحقة وإن لم يوجد فليس هناك مشكل على استمرار الحياة الزوجية حتماً، وفي هذا السياق يقرر اتيليو بأن "الزوجة الجزائرية لا تحب الزوج، لكن تحب ابنها" (1999, p64 L. Addi) ودليله في ذلك أنها تداعب الابن وتلاعبه وتلاطفه حتى يبلغ سن الرشد أقل مما تفعل مع الزوج هذا إن فعلت أصلاً، لكن القضية ليست على هذا النحو في لهما، فالفرد الجزائري - امرأة ورجل - قد حمل عواطف زوجته كغيره من البشر لكن الاعتقاد السائد في الأسرة الجزائرية أن "الرجل لا يجب أن يبدو وكأنه محب لزوجته إذ عواطفه الزوجية لا يجب أن تتجلى في سلوكات وممارسات، كي يبدو خضوع زوجته له... كما أن المرأة عادة ما تكتفي بمداعبة الزوج لأولاده" (94: op.cit, p31)، لأن هناك ميكانيزم أكثر وطأة وأكثر تأثيراً على سلوكات الفرد الجزائري يلزم الزوج المحبة لزوجته بكتمان تلك المحبة و عدم تجسيدها في سلوكات بارزة للغير أو تعرض إلى الانتقادات الشديدة من طرف الوسط الأسري والعائلي والعملية ذاتها بالنسبة للزوجة المحبة لزوجها، لكن يمنحها فرصة البوح بما يكتمان من عواطف حيال بعض والتعبير عنها وممارستها في حدود ضيقة للغاية، وذلك عند الممارسة الجنسية أو في غرفة النوم الخاصة، لذلك عادة ما يلاحظ الإنسان أن الحياة الزوجية الجزائرية جافة وكأن الزوج couple في منظمة رسمية الرجل يؤمر والمرأة تنفذ والأول يسيطر والثاني يخضع تبعاً لما لحظته سواعد خدوجة من غياب لعاطفة المحبة المجسدة في التودد، الغزل والمدح والإطراء والتأنق... الخ عن كثير من التعاملات والسلوكات الزوجية اليومية واعتبارهما قضايا ثانوية أو اهتمامات هامشية في خضم العلاقة الزوجية والسبب في ذلك أن حسب اتيليو " أن بعد الزواج بفترة قصيرة جدا تصبح العلاقة بين الرجل وزوجته

علاقة وظيفية " (حليم بركات 1985 ، ص192) انطلاقا من منطقتي التأثير الظرفي للوسط الأسري الكبير.

نتيجة لما ورد مناقشته يبين أن، تبعا إلى التفاعل الحاصل بين طبيعة المحددات- القيم، السلطة، الوعي والعاطفة- ذا الطابع الخاص بظروف المجتمع الجزائري، يمكن القول أن العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية تأخذ الطابع اللامبالاة نتيجة دخول الزوج والزوجة في وتيرة حلقية من الروتين وغياب شيء بسيط من الرومانسية والمؤطرة من طرف النسق القيمي، حيث وضع هذا الأخير الزوج في الأعلى والزوجة في الأسفل فصيغت بذلك علاقة المسيطر والخاضع، مع أن الزوجين مدركين أن هذا الوضع غير طبيعي، إلا أن الوسط الأسري ذا الامتداد بتريكي يضع فاصل بين ما يريد الفرد تصوره وبين ممارساته السلوكية حيث أن ذلك الامتداد يدعم هذا الوضع ويكرسه، فلا الزوجة لها القدرة على رفض حالة الخضوع والمطالبة بالمشاركة ولا الرجل يقدر على النزول إلى مستوى المشاركة لأن كلاهما مرتبط بجملته من المفاهيم في حالة الأولى الطبيعية وحالة الرفض وبذلك الفرد امرأة أو رجل في المجتمع الجزائري إلى الخضوع أو الانسحاب والاستغيا ب من دائرة التفاعل تلك بدلا من التمرد والمواجهة في غالب الأحيان في جل المشكلات الزوجية اليومية والعائقة "فيتظاهر بغير ما يضر ويساير طمعا بفوائد أو تجنباً للعقاب" (p28 L. Addi)، وذلك بدل هز أسس الأسرة على نحو بارز للعيان، مغل نفسه بمستقبل أخف توتر وزوجاً أقل تسلطا أو اهمالا وهامشية متمسكا بمقاليد قيم تجريدية جدا كالصبر، التواضع... الخ، والسبب المباشر في هذا التمسك يعود إلى الايديولوجية القدرية التي يبرر بها الفرد الجزائري كل أفعاله وتفاعلاته اليومية " والدخول في قوقعة تحقيق المصالح الذاتية أو الجماعية " (حليم بركات 1985 ، ص190)، بذلك تصاب العاطفة الزوجية بعد مرور فترة قصيرة من الزواج بالبرود والإحباط وإن كانت بدايتها الحب، نتيجة غياب بعض المنشطات العاطفية كالغزل، المدح، الإطراء... الخ.

خلاصة الفصل :

اذن التركيبية الفريدة للمجتمع الجزائري سيطرت على البناء المفهمي و التطبيقي لمفهوم الزواج من حيث الابعاد و الاهداف و ادت الى بناء أهداف و عوامل لقيام الاسرة تتماشى و الابعاد السوسيواقتصادية و كذا السياسية المعاشة .

فتغير مفهوم الزواج تغيرا جذريا خاصة بعد العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر و التي تركت بصماتها الواضحة المعالم في هذا الموضوع و أثرت تأثيرا بليغا على جل المعتقدات و الأفكار الراسخة منذ أمد بعيد في الذهنية الجزائرية و غيرت ما لم تستطع السياسات و لا البرامج تغييره ، و سنحاول من خلال الفصل التالي تحليل واقع الأسرة الجزائرية و اثر الأبعاد الاقتصادية و السياسية و التنموية عليها.